

البنك العربي المتحد (ش.م.ع)

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة البنك العربي المتحد (ش.م.ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد للبنك العربي المتحد (ش.م.ع) ("البنك") والشركة التابعة له (يشار إليهما معاً باسم "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
- بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتمد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة البنك العربي المتحد (ش.م.ع.) (تابع)

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

- أمور التدقيق الرئيسية
- انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية
- تعديل عدم فاعلية التحوط المحدد في السنوات السابقة

في إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعتها الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضاً إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق لدينا من أجل أداء ما يكفي من العمل الذي يمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة البنك العربي المتحد (ش.م.ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي

قمنا بتقييم واختبار تصميم الضوابط الرقابية ومدى فعاليتها التشغيلية على بيانات وحسابات انخفاض القيمة. وشملت هذه الضوابط الرقابية الضوابط المتعلقة بتحديد نوعية التسهيلات الائتمانية التي تعرضت لانخفاض القيمة، خصوصاً فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية في بعض المحافظ غير الرئيسية عالية المخاطر، وتلك المتعلقة بنقل البيانات من أنظمة المصدر إلى نماذج انخفاض القيمة ومخرجات النماذج إلى دفتر الأستاذ العام، وحساب مخصصات انخفاض القيمة الجماعية والمحددة.

وإضافة إلى ذلك أجرينا اختباراً مفصلاً لنماذج انخفاض القيمة الجماعية المستخدمة في حساب انخفاض القيمة. وقد اشتمل هذا الاختبار تحديداً على استخراج البيانات المستخدمة في النموذج، وتقييم مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة في النماذج، وإعادة تنفيذ حساب انخفاض القيمة بمساعدة خبيرنا في التقييم.

عند حساب انخفاض القيمة بصورة فردية، اختبرنا الضوابط الرقابية المتعلقة بالتحديد المنتظم للقروض التي تعرضت لانخفاض محتمل في القيمة، واعتماد وقيد خسائر الانخفاض في القيمة.

فحصنا أيضاً عينة من التسهيلات الائتمانية للتأكد مما إذا كان قد تم في الوقت المناسب تحديد حدث الخسارة (وهو النقطة التي يتم عندها تسجيل انخفاض القيمة)، وخاصة لتلك المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية في بعض المحافظ غير الرئيسية عالية المخاطر.

قمنا كذلك باختبار دقة حسابات العملاء المدرجة في الحساب المحدد لانخفاض القيمة، بما في ذلك كيفية التعامل مع انخفاض القيمة غير المحدد (أي العملاء الذين عانوا من حدث خسارة ولم يظهر أثره حتى الآن في شكل إخفاق في السداد أو أي مؤشر آخر) والقدرة على التحمل.

وفي الحالات التي تم فيها تحديد انخفاض القيمة، فإننا فحصنا توقعات التدفقات النقدية المستقبلية التي أعدتها الإدارة لمساعدتها في حساب انخفاض القيمة، على أساس العينة، وتحققنا من الافتراضات، وقارناً التقديرات مع الأدلة الخارجية حيثما كان ذلك متاحاً، وأعدنا تنفيذ حساب انخفاض القيمة.

فحصنا عينة من التسهيلات الائتمانية التي لم تحددها الإدارة على أنها قد تتعرض لانخفاض محتمل في القيمة ووضعنا تقييمنا حول ما إذا كان ذلك التحديد مناسباً بما في ذلك استخدام الأدلة الخارجية المتعلقة بالأطراف المقابلة المعنية.

أمر التدقيق الرئيسي

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

تمثل مخصصات انخفاض القيمة أفضل تقدير للإدارة حول الخسائر المتكبدة في المحفظة الائتمانية بتاريخ الميزانية العمومية. وتحتسب هذه المخصصات على أساس جماعي لمحافظ القروض العاملة التي تكون ذات طبيعة مماثلة، وعلى أساس فردي للقروض غير العاملة. يعد حساب كل من مخصصات انخفاض القيمة الجماعية والفردية في الأصل عملاً تقديرياً.

تستند عملية حساب المخصص الجماعي على النماذج الإحصائية التي تقارب تأثير الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية في محافظ القروض المماثلة. وتخضع مدخلات هذه النماذج، بما في ذلك احتمالات العجز والخسارة الناتجة عن العجز، لتقدير الإدارة.

إن وضع الأحكام يعتبر أمراً مطلوباً لبعض انخفاضات القيمة وذلك لتحديد توقيت ظهور حدث انخفاض القيمة ومن ثم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتعلقة بتلك القروض.

قام البنك بإعادة تقييم وزيادة مخصصات انخفاض القيمة خلال السنة من خلال تطبيق مخصصات إضافية وأغطية تقديرية، خصوصاً للقطاعات المتأثرة بصعوبات الاقتصاد الكلي المتواصلة الناتجة عن تراجع أسعار النفط وتقليص السيولة. قام البنك تبعاً لذلك بإدراج خسائر جوهرية للانخفاض في القيمة بمقدار ١,٠١١ مليون درهم في ٢٠١٦ (٨٨٨ مليون درهم في ٢٠١٥) لرصد مخصصات إضافية مقابل بعض المحافظ غير الرئيسية عالية المخاطر التي يقوم البنك بتسييلها حالياً.

قمنا بالتركيز على هذا الأمر بسبب الأهمية النسبية لمحفظة الائتمان ولأن الإدارة تضع أحكاماً ذاتية لكل من توقيت تسجيل انخفاض القيمة وتقدير حجم أي انخفاض في القيمة. انظر الإيضاح رقم ٧ من البيانات المالية الموحدة المرفقة للمزيد من التفاصيل.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة البنك العربي المتحد (ش.م.ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي

أمر التدقيق الرئيسي

تعديل عدم فاعلية التحوط المحدد في السنوات السابقة

قمنا بفحص إجراءات التحقق المستقل من الأسعار لدى البنك وراجعنا معقوليتها من خلال فحص المدخلات في نظام التسعير المستقل وإجراء مقارنة شاملة لتقارير التقييم المستقل مع تقييمات المشتقات المقدمة من قبل الأطراف المقابلة.

أعدنا إجراء اختبار فاعلية التحوط لعينة من علاقات التحوط وراجعنا اختبار فاعلية التحوط للعلاقات المتبقية على أساس مستقبلي ورجعي. كما تأكدنا من كفاءة خبير الإدارة الذي شارك في إجراء هذا الاختبار.

اختبرنا الالتزام بمعايير محاسبة التحوط بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ وتحققنا من حساب وقيد مدخلات محاسبة التحوط ذات العلاقة، بما في ذلك عدم الفاعلية المتعلقة بالفترة الحالية وكل من الفترات السابقة.

قيّمنا ما إذا كانت إفصاحات المجموعة المدرجة في الإيضاح رقم ٣٢ متوافقة بشكل مناسب مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨- "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

يبرم البنك عقود مفاضلة أسعار الفائدة للتحوط لمخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة الناتجة من محفظة السندات ذات الأسعار الثابتة المصنفة كمتاحة للبيع. في السنوات السابقة، افترض البنك أن التحوط كانت فعالة على أساس تطابق الشروط الهامة لأداة التحوط والبند المتحوط له، وتبعاً لذلك، لم يقم البنك بإجراء اختبار مفصل لفاعلية التحوط.

خلال السنة الحالية، قام البنك، بمساعدة خبير مستقل، بإجراء اختبارات لفاعلية التحوط لكافة علاقات التحوط لديه. وقد بينت هذه الاختبارات أنه بينما طابقت التحوطات معايير محاسبة التحوط المطلوبة، كانت هنالك خسائر متراكمة لعدم فاعلية التحوط بقيمة ٣٢ مليون درهم متعلقة بالسنوات السابقة لم يتم إدراجها في بيان الدخل.

قامت الإدارة بتصحيح الأخطاء من خلال إعادة بيان المعلومات المالية للسنة السابقة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. يبين الإيضاح رقم ٣٢ من البيانات المالية الموحدة تفاصيل التعديلات لتخفيض الأرباح المحتجزة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وتسجيل الخسارة الإضافية في بيان الدخل الموحد المقارن للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

ركزنا على هذا الأمر نظراً للتعقيد والأحكام التي يتضمنها اختبار فاعلية التحوط ومتطلب إعادة بيان الأرقام المقارنة للسنة السابقة لإدراج الخسائر الناتجة من عدم فاعلية التحوط.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة البنك العربي المتحد (ش.م.ع) (تابع)

المعلومات الأخرى

تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة (ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها)، الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي استنتاج عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا - بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به - إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

أمور أخرى

لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بواسطة مدقق حسابات آخر حيث أعرب في تقريره المؤرخ في ٢٥ يناير ٢٠١٦ عن رأي تدقيقي غير معدل.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في عملها التجاري والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. بعد التأكد المعقول مستوى عال من التأكد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة البنك العربي المتحد (ش.م.ع.) (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لراينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقتها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكياتنات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المزايا التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة البنك العربي المتحد (ش.م.ع.) (تابع)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، نفيديكم بما يلي:

- (١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
 - (٢) أن البيانات المالية الموحدة قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.
 - (٣) أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.
 - (٤) أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة.
 - (٥) أن المجموعة لم تقم بشراء أي أسهم أو الاستثمار فيها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، كما هو مبين في الإيضاح رقم (٩) من البيانات المالية الموحدة.
 - (٦) أن الإيضاح رقم (٢٧) من البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.
 - (٧) أن الإيضاح رقم (٢٥) من البيانات المالية الموحدة يبين المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة.
 - (٨) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أيّاً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، أو في ما يتعلق بالبنك، أو أحكام عقد تأسيسها أو نظامها الأساسي بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
- وإضافة إلى ذلك ووفقاً لما يقتضيه القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠، وتعديلاته، نفيديكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

برابيس ووترهاوس كوبرز
٢٠ فبراير ٢٠١٧



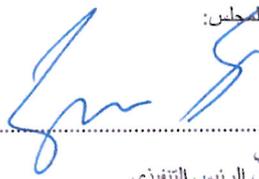
محمد البورني
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ٩٤٦
دبي، الإمارات العربية المتحدة

البنك العربي المتحد (ش.م.ع)

بيان المركز المالي الموحد
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦	ايضاحات	
ألف درهم (معدلة)	ألف درهم		
			الموجودات
٣,٠٧٥,٣٥٢	٢,٧٦٦,٥٢٨	٥	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٨٦٤,٣٨٦	٣٦٥,٠٧٦	٦	مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
١٥,٦٧١,٦٣١	١٣,٣٤٥,٥٦٢	٧	قروض وسلفيات
٢,٥٥٩,٣٥٠	٢,٣١٣,٧٥٣	٨	استثمارات
٧٨,٠٠٠	-	٩	استثمار عقاري
٥٨٧,٧١٨	٥٨٤,٣٢٥	١٠	ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ
٨٢٧,١٨٦	٨٧٦,٣٠٠	١١	موجودات أخرى
<u>٢٣,٦٦٣,٦٢٣</u>	<u>٢١,٢٥١,٥٤٤</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين
			المطلوبات
١,٠٣٧,٩٤٦	١,٠٩٥,٤٨٢	١٢	مبالغ مستحقة للبنوك
١٦,٧٧٥,٠٤٣	١٥,٥٣٨,٠١٥	١٣	ودائع العملاء
٢,٣١٣,٥٤٩	١,٥٢٤,٠٠٥	١٤	قروض متوسطة الأجل
٩٦٧,١٣٠	١,٠٠٧,٣٢٥	١٥	مطلوبات أخرى
<u>٢١,٠٩٣,٦٦٨</u>	<u>١٩,١٦٤,٨٢٧</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية للمساهمين
١,٣٧٥,٠٣٣	١,٣٧٥,٠٣٣	١٦	رأس المال
٤١٢,٦٥٩	٤١٢,٦٥٩	١٦	احتياطي خاص
٤٩٥,٢١٤	٤٩٥,٢١٤	١٦	احتياطي قانوني
٩,٣١١	٩,٣١١	١٦	احتياطي عام
٧١٤	٦٧٣	١٦	احتياطي إعادة التقييم
٣٥٤,٧٩٤	(١٦٧,٨٥٦)		أرباح محتجزة
(٧٧,٧٧٠)	(٣٨,٣١٧)	١٦	تغيرات متراكمة في التقييم العادلة
<u>٢,٥٦٩,٩٥٥</u>	<u>٢,٠٨٦,٧١٧</u>		مجموع حقوق الملكية للمساهمين
<u>٢٣,٦٦٣,٦٢٣</u>	<u>٢١,٢٥١,٥٤٤</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين

تم اعتماد البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٧ ووقعها بالنيابة عن المجلس:



سامر تميمي
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي



الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

البنك العربي المتحد (ش.م.ع)

بيان الدخل الموحد
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥ ألف درهم (معدلة)	٢٠١٦ ألف درهم	إيضاحات	
١,٢١٦,٨٣٣	٩٤٣,٩٨٨	١٧	إيرادات الفوائد
(٢٢٩,٦١٣)	(٣١٠,٣٧٨)	١٨	مصاريف الفوائد
٩٨٧,٢٢٠	٦٣٣,٦١٠		صافي إيرادات الفوائد
١٠٣,٢٤٧	٨٣,٨٧٠	١٩	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
٧٥,٩٤٧	٦٨,٢٧٥	٢٠	إيرادات الصرف الأجنبي
٢٩,٦٨٣	٧٥,٦١٤	٢١	إيرادات تشغيلية أخرى
١,١٩٦,٠٩٧	٨٦١,٣٦٩		الإيرادات التشغيلية
(٨٨٧,٧٩١)	(١,٠١١,٤٣٤)	٧	صافي خسائر انخفاض القيمة
٣٠٨,٣٠٦	(١٥٠,٠٦٥)		صافي الإيرادات / (الخسائر) التشغيلية
(٢٨٠,٩٦٩)	(٢٢٥,٤٠٤)		مصاريف منافع الموظفين
(٣١,٤٦٥)	(٣٤,٣٥٠)		الاستهلاك
(١٧٨,٩٦٨)	(١١٢,٨٧٢)	٢٢	مصاريف تشغيلية أخرى
(٤٩١,٤٠٢)	(٣٧٢,٦٢٦)		مجموع المصاريف التشغيلية
(١٨٣,٠٩٦)	(٥٢٢,٦٩١)		صافي خسارة السنة
(٠,١٣)	(٠,٣٨)	٢٣	الخسارة للسهم (الأساسية والمخفضة بالدرهم الإماراتي)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم (معدلة)	ألف درهم	
(١٨٣,٠٩٦)	(٥٢٢,٦٩١)	صافي خسارة السنة
		الدخل الشامل الآخر
		بنود مُعاد تصنيفها أو قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل الموحد
(٤٥,٦٧٣)	٧,٤٢٣	صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
١٩,٦٤٩	٣٢,٠٣٠	استثمارات متاحة للبيع - مُعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد
(٢٦,٠٢٤)	٣٩,٤٥٣	
(٢٠٩,١٢٠)	(٤٨٣,٢٣٨)	مجموع الخسارة الشاملة للسنة

البنك العربي المتحد (ش.م.ع)

بيان التدفقات النقدية الموحد

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦	ايضاحات	
ألف درهم (معدلة)	ألف درهم		
(١٨٣,٠٩٦)	(٥٢٢,٦٩١)		الأنشطة التشغيلية
			صافي خسارة السنة
			تعديلات لـ:
٣١,٤٦٥	٣٤,٣٥٠	١٠	الاستهلاك
١,١٥٦	١١,٥٧٨	١٠	خسارة من حذف ممتلكات ومعدات
٨٨٧,٧٩١	١,٠١١,٤٣٤	٧	صافي خسائر انخفاض القيمة
١٤,١٨٩	٢٥,٩٥٩		إطفاء علاوة مدفوعة على استثمارات
(٩,٦٦٢)	(٣٩,٩٢٩)		صافي أرباح القيمة العادلة من استبعاد استثمارات
(١,٠٨٩)	٣,٠٠٠	٩	صافي خسائر / (أرباح) القيمة العادلة من استبعاد استثمار عقاري
٧٤٠,٧٥٤	٥٢٣,٧٠١		الربح التشغيلي قبل التغييرات في رأس المال العامل
			التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
١,٣٨١,٤٨١	١,٢٩٤,٧٣٣		قروض وسلفيات
٢٢٨,٤٥٢	(٩٧,٢٣٥)		أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مستحقة بعد ثلاثة أشهر
(٩١,٨٠٧)	(٣٣,١٩٣)		مبالغ مستحقة من بنوك أخرى بعد ثلاثة أشهر
(٢٠,٩٢٠)	٤٠,٨٤٢	٦	هامش نقدي محتفظ به لدى بنوك نظيرة مقابل قروض ومعاملات مشتقة
١٩٠,٩٦٨	(٢٩,٢١٢)	١١	موجودات أخرى
٥١٩,١٩٣	(٢٣,٤١٣)		مبالغ مستحقة للبنوك بعد ثلاثة أشهر
(١,٩٤٣,٢٥٤)	(١,٢٣٧,٠٢٨)	١٣	ودائع العملاء
(٢٣٢,٠٥٦)	١٦,١٩٦	١٥	مطلوبات أخرى
٧٧٢,٨١١	٤٥٥,٣٩١		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(٢١١,٢٢٤)	(٤٢,٥٣٥)	١٠	شراء ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ
(٢,٨٧٣,٧٨٧)	(٥,١٦٩,١٩٨)		شراء استثمارات
٢,٧٦٧,٦٤٤	٤,٤٩٢,٢١٧		متحصلات من استرداد / بيع استثمارات
١٥,٨٨٣	٧٥,٠٠٠	٩	متحصلات من بيع استثمارات عقارية
(٣٠١,٤٨٤)	(٦٤٤,٥١٦)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
٢٩٣,٨٩٤	(٧٨٩,٥٤٤)	١٤	صافي (سداد) / متحصلات من قروض متوسطة الأجل
(١٠,٨٠٠)	-		مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
(١١٤,٥٨٦)	-	١٦	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة
١٦٨,٥٠٨	(٧٨٩,٥٤٤)		صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية
٦٣٩,٨٣٥	(٩٧٨,٦٦٩)		صافي التغيير في النقد وما في حكمه
١,٩٧٠,٣١١	٢,٦١٠,١٤٦		النقد وما في حكمه كما في ١ يناير
٢,٦١٠,١٤٦	١,٦٣١,٤٧٧		النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر

يشمل النقد وما في حكمه المبالغ التالية الواردة في بيان المركز المالي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل:

٢,٠٥٤,٠٢٠	١,٦٤٧,٩٦١	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٧٠٧,٦٦٩	٢١٦,٠٠٨	مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
(١٥١,٥٤٣)	(٢٣٢,٤٩٢)	مبالغ مستحقة لبنوك أخرى
٢,٦١٠,١٤٦	١,٦٣١,٤٧٧	

البنك العربي المتحد (ش.م.ع)

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

المجموع ألف درهم	تغيرات متراكمة في القيمة العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	احتياطي إعادة التقييم ألف درهم	احتياطي عام ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	رأس المال ألف درهم	
٢,٩١١,٦٦١	(٦٦,٨٩٣)	٩١٤,٧٥٩	٧٥٠	٩,٣١١	٤٩٥,٢١٤	٤١٢,٦٥٩	١,١٤٥,٨٦١	في ١ يناير ٢٠١٥
(١٨,٠٠٠)	١٥,١٤٧	(٣٣,١٤٧)	-	-	-	-	-	تعديل بسبب أخطاء الفترة السابقة (إيضاح ٣٢)
٢,٨٩٣,٦٦١	(٥١,٧٤٦)	٨٨١,٦١٢	٧٥٠	٩,٣١١	٤٩٥,٢١٤	٤١٢,٦٥٩	١,١٤٥,٨٦١	في ١ يناير ٢٠١٥ (معدل - إيضاح ٣٢)
(١٨٣,٠٩٦)	-	(١٨٣,٠٩٦)	-	-	-	-	-	خسارة السنة
(٢٦,٠٢٤)	(٢٦,٠٢٤)	-	-	-	-	-	-	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
(٢٠٩,١٢٠)	(٢٦,٠٢٤)	(١٨٣,٠٩٦)	-	-	-	-	-	مجموع الخسارة الشاملة للسنة
-	-	٣٦	(٣٦)	-	-	-	-	تحويل استهلاك الأرض والمباني
-	-	(٢٢٩,١٧٢)	-	-	-	-	٢٢٩,١٧٢	توزيعات أرباح غير نقدية
(١١٤,٥٨٦)	-	(١١٤,٥٨٦)	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح نقدية
٢,٥٦٩,٩٥٥	(٧٧,٧٧٠)	٣٥٤,٧٩٤	٧١٤	٩,٣١١	٤٩٥,٢١٤	٤١٢,٦٥٩	١,٣٧٥,٠٣٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (معدل - إيضاح ٣٢)
٢,٥٦٩,٩٥٥	(٧٧,٧٧٠)	٣٥٤,٧٩٤	٧١٤	٩,٣١١	٤٩٥,٢١٤	٤١٢,٦٥٩	١,٣٧٥,٠٣٣	في ١ يناير ٢٠١٦ (معدل - إيضاح ٣٢)
(٥٢٢,٦٩١)	-	(٥٢٢,٦٩١)	-	-	-	-	-	خسارة السنة
٣٩,٤٥٣	٣٩,٤٥٣	-	-	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
(٤٨٣,٢٣٨)	٣٩,٤٥٣	(٥٢٢,٦٩١)	-	-	-	-	-	مجموع الخسارة الشاملة للسنة
-	-	٤١	(٤١)	-	-	-	-	تحويل استهلاك الأرض والمباني
٢,٠٨٦,٧١٧	(٣٨,٣١٧)	(١٦٧,٨٥٦)	٦٧٣	٩,٣١١	٤٩٥,٢١٤	٤١٢,٦٥٩	١,٣٧٥,٠٣٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

١ التأسيس والأنشطة

تأسس البنك العربي المتحد (ش.م.ع) ("البنك") كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة في إمارة الشارقة في عام ١٩٧٥ بموجب المرسوم الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة، وتم تسجيل البنك كشركة مساهمة عامة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). يقع مكتب البنك المسجل في إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، وعنوانه ص. ب. ٢٥٠٢٢، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

إن نشاط البنك يتمثل في مزاولة الأعمال البنكية التجارية من خلال مكاتبه وفروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى ذلك، يزاول البنك العمليات المصرفية الإسلامية من خلال أقسام الخدمات المصرفية الإسلامية المتواجدة في فروع مختارة.

استثمار في شركة تابعة

في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١، تم تأسيس شركة الصدارة للاستثمار كشركة استثمار من قبل البنك. بدأت شركة الصدارة للاستثمار ("الشركة التابعة") عملياتها في ٣ مايو ٢٠١٢ عند تقديم رأس المال للشركة التابعة. تم تأسيس الشركة كشركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك وتم توحيد النتائج المالية بالكامل في البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. يشار إلى البنك وشركته التابعة معاً باسم "المجموعة".

يتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لشركة الصدارة للاستثمار من ١٠٠ سهم بقيمة ٣,٠٠٠ درهم للسهم الواحد بإجمالي قدره ٣٠٠,٠٠٠ درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٣٠٠,٠٠٠ درهم). يتمثل النشاط الرئيسي للشركة التابعة في القيام باستثمارات مالية لصالحها والاستثمار في مشاريع تجارية وتقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية.

٢ أساس الإعداد

بيان الامتثال

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام القوانين النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة. دخل القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ ("قانون الشركات التجارية") حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يوليو لعام ٢٠١٥ وتخضع المجموعة لأحكامه. وقد قامت المجموعة بتقييم ودراسة أحكام قانون الشركات التجارية، وهي بصدد الامتثال لأحكامه خلال الفترة الانتقالية التي مُدّدت لغاية ٣٠ يونيو ٢٠١٧.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي بدأت في ١ يناير ٢٠١٦

هناك بعض المعايير الجديدة والتعديلات التي أصبحت سارية المفعول للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وهي كالتالي:

تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد:	المعايير الجديدة والتعديلات الهامة على المعايير السارية على المجموعة
١ يناير ٢٠١٦	التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض البيانات المالية" (مبادرة الإفصاح) توضح التعديلات أنه قد يكون من الضروري فصل بعض البنود المباشرة المحددة في الفقرة ٥٤ (بيان المركز المالي) والفقرة رقم ٨٢ (بيان الربح أو الخسارة) في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ حيث يلزم فصل هذه البنود عندما يكون الهدف من ذلك فهم المركز أو الأداء المالي للمنشأة.
١ يناير ٢٠١٦	التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦، "الممتلكات والمنشآت والمعدات"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨، "الموجودات غير الملموسة"، بخصوص الاستهلاك والإطفاء يوضح هذا التعديل أنه من المفترض بوجه عام أن الإيرادات تعتبر أساس غير ملائم لقياس استهلاك المنافع الاقتصادية المتضمنة في الأصل غير الملموس. ولا يتم دحض هذا الافتراض إلا في بعض الحالات المعينة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ (تابع)

تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد:	المعايير الجديدة والتعديلات الهامة على المعايير السارية على المجموعة
١ يناير ٢٠١٦	<p>التحسينات السنوية لعام ٢٠١٤</p> <p>تعمل هذه التحسينات السنوية على تعديل المعايير لفترة التقارير المالية من ٢٠١٢ - ٢٠١٤، وتشمل تغييرات على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، "الأدوات المالية: الإفصاحات" - يتطلب التعديل المتعلق بعقود الخدمات أنه عندما تقوم المنشأة بتحويل أصل مالي إلى طرف ثالث بموجب شروط تسمح للمتنازل بإيقاف تسجيل الأصل، فعندئذ يجب الإفصاح عن جميع أنواع المشاركة المستمرة التي قد تظل المنشأة محتفظة بها في الموجودات المحولة. المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، "منافع الموظفين" - يوضح التعديل أنه عند تحديد معدل الخصم لالتزامات منافع ما بعد الخدمة يتم التركيز على العملة المقومة بها تلك الالتزامات وليس البلد التي تنشأ فيها. المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤، "التقارير المالية المرحلية"، بخصوص المعلومات المفصّل عنها في أي موقع آخر في التقرير المالي المرحلي. يوضح التعديل الغرض من الإشارة في المعيار إلى عبارة "المعلومات المفصّل عنها في أي موقع آخر في التقرير المالي المرحلي"، فضلاً عن تعديل آخر ينص على الإشارة داخل البيانات المالية المرحلية عن موقع تلك المعلومات. وينطبق هذا التعديل بأثر رجعي.

ليس هناك أي تأثير جوهري لهذه التعديلات والمعايير المعدلة على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

لا توجد أي معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية كانت سارية للمرة الأولى على السنة المالية التي بدأت في ١ يناير ٢٠١٦ والتي كان من الممكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة لكن غير السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد:	المعايير الجديدة والتعديلات الهامة على المعايير الصادرة غير السارية وغير المطبقة مبكراً
١ يناير ٢٠١٨	<p>المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، "الأدوات المالية"</p> <p>تحل النسخة الكاملة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ محل معظم الإرشادات المقررة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. يحتفظ المعيار رقم ٩ بنموذج القياس المختلط لكن يعمل على تبسيطه ويحدد ثلاث فئات رئيسية لقياس الموجودات المالية وهي: التكلفة المضافة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. يعتمد أساس التصنيف على النموذج التجاري للمنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالموجودات المالية. كما يقتضي المعيار قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بطريقة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع خيار نهائي بعرض التغييرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر عند نشوئها. وحالياً هناك طريقة جديدة متوقعة لاحتساب الخسائر الائتمانية لكي تحل محل طريقة انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة المستخدمة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. وفيما يتعلق بالمطلوبات المالية، فلم تطرأ أي تغييرات على طريقة التصنيف والقياس ما عدا الاعتراف بالتغيرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر، وذلك بالنسبة للمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. كما يخفف المعيار من حدة متطلبات فعالية التحوط باستبدال اعتبارات فعالية التحوط القياسية ويقتضي وجود علاقة اقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط، وفيما يخص "معدل التحوط" فيظل كالمعدل الذي تستخدمه الإدارة فعلياً في أغراض إدارة المخاطر. ما يزال الاحتفاظ بالوثائق المترامنة أمراً مطلوباً ولكن تختلف هذه الوثائق عن تلك التي يجري إعدادها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.</p>

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة لكن غير السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر (تابع)

تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد:	المعايير الجديدة والتعديلات الهامة على المعايير الصادرة غير السارية وغير المطبقة مبكراً
١ يناير ٢٠١٧	التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧، "بيان التدفقات النقدية بشأن مبادرة الإفصاح"، تقدم التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ إفصاحاً إضافياً لتمكين مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغييرات في المطلوبات الناشئة من الأنشطة التمويلية، وهذا يشمل تلك الناشئة من التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية الأخرى. وعادة ما يقتضي المتطلب الجديد إجراء تسوية بين الأرصدة الافتتاحية والختامية المدرجة في البيانات المالية للمطلوبات الناشئة من الأنشطة التمويلية.
١ يناير ٢٠١٨	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥، "الإيرادات من العقود مع العملاء". يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١١، "عقود البناء"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨، "الإيرادات"، والتفسيرات ذات الصلة. يتم تسجيل الإيرادات عندما يسيطر العميل على سلعة أو خدمة، وبالتالي تكون لديه القدرة على توجيه استخدام السلعة أو الخدمة والحصول على فوائد منها. إن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ هو أن المنشأة تعترف بالإيرادات لبيان تحويل البضائع أو تقديم الخدمات المتفق عليها للعملاء مقابل مبلغاً من المال يعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها مقابل تلك السلع أو الخدمات. يشمل المعيار أيضاً مجموعة محكمة من متطلبات الإفصاح التي من شأنها أن تدفع المنشأة إلى تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات شاملة عن طبيعة وكمية وتوقيت ومدى عدم التيقن من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن عقود المنشأة مع عملائها.
١ يناير ٢٠١٩	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار" يحل هذا المعيار محل التوجيهات الحالية في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧. بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧، على المستأجرين التمييز بين عقود الإيجار التمويلي (المدرجة في الميزانية العمومية) وعقود الإيجار التشغيلي (غير المدرجة في الميزانية العمومية). أما الآن فيجب على المستأجرين بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ الاعتراف بالتزامات الإيجار بما يعكس مدفوعات الإيجار المستقبلية و"حق استخدام الأصل" لجميع عقود الإيجار تقريباً. كما أدرج مجلس معايير المحاسبة الدولية إعفاء اختيارياً لبعض عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار ذات الموجودات منخفضة القيمة، إلا أن هذا الإعفاء لا يمكن تطبيقه إلا بواسطة المستأجرين. وفيما يتعلق بالمؤجرين تبقى المعالجة المحاسبية نفسها تقريباً. ومع ذلك ونظراً لقيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديث التوجيهات بشأن تعريف عقد الإيجار (وكذلك التوجيهات حول التجميع والفصل بين العقود)، فسوف يتأثر المؤجرون أيضاً بالمعيار الجديد. وعلى أقل تقدير، فمن المتوقع أن يؤثر نموذج المحاسبة الجديد للمستأجرين على المفاوضات بين المؤجرين والمستأجرين. وبموجب المعيار الدولي رقم ١٦، فإن العقد بعد، أو يتضمن، إيجاراً إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين لفترة من الزمن مقابل تعويض ما. لا يتوقع أن يكون للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.
التاريخ لم يحدد بعد	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠، "البيانات المالية الموحدة"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨، "الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" بخصوص بيع الموجودات أو مشاركتها بين مستثمر ما وشركته الزميلة أو مشروعته المشتركة تتناول هذه التعديلات التناقض بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ عند بيع أو مشاركة الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعته المشتركة. يتم إثبات مجمل الربح أو الخسارة عندما تنطوي المعاملة على نشاط تجاري، بينما يتم إثبات جزء من الربح أو الخسارة عندما تنطوي المعاملة على موجودات لا تشكل نشاطاً تجارياً، حتى ولو كانت تلك الموجودات في شركة تابعة. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

لدى المجموعة خطط فعلية للامتثال للمعايير الجديدة المذكورة أعلاه والتعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية التي قد تم إصدارها ولكن لم تدخل حيز التطبيق حتى تاريخه على السنة المالية للمجموعة التي بدأت في ١ يناير ٢٠١٦. وتضطلع المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير والتفسيرات على البيانات المالية الموحدة.

ليس هناك معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية قد تم إصدارها ولكن لم يتم تطبيقها للمرة الأولى على السنة المالية للمجموعة التي بدأت في ١ يناير ٢٠١٦ وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على المعلومات المالية المرحلية الموحدة للمجموعة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أساس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة بموجب مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية التالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة:

- أدوات مالية مشتقة
- موجودات مالية متاحة للبيع
- استثمارات عقارية

العملة الوظيفية وعملة العرض

إن البيانات المالية الموحدة معروضة ب درهم الإمارات العربية المتحدة، وهي عملة العرض للمجموعة والعملة الوظيفية للبنك وشركته التابعة، وتم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف درهم (ألف درهم) باستثناء ما يرد خلاف ذلك.

أساس التوحيد

تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك وشركته التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (يشار إليهما معاً باسم "المجموعة"). تم توحيد الشركة التابعة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة:

الاسم	الوضع القانوني	الملكية النفعية	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
شركة الصدارة للاستثمار	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٠٠٪	الشارقة، الإمارات العربية المتحدة	الاستثمارات وخدمات استشارات الاستثمار

الشركات التابعة هي الشركات المستثمر فيها التي تسيطر عليها المجموعة. تسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها عندما تكون معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوقاً نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل اعتباراً من تاريخ الاستحواذ أو التأسيس، وهو التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على حق السيطرة، على أن يستمر هذا التوحيد حتى تاريخ فقدان السيطرة. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس فترة التقرير الخاصة بالمنشأة الأم باستخدام نفس السياسات المحاسبية. يتم تعديل السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة بما يضمن اتساقها مع السياسات المطبقة من قبل المجموعة. إن جميع الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المحققة وتوزيعات الأرباح الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة يتم حذفها بالكامل.

الأدوات المالية

الأداة المالية هي عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. جميع الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي الموحد هي أدوات مالية باستثناء الممتلكات والمعدات والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ والمبالغ المدفوعة مقدماً ومخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحقوق الملكية للمساهمين.

التصنيف

تصنف المجموعة موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي في الفئات التالية:

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم تصنيف الأصل المالي في هذه الفئة إذا تم اقتناؤه أساساً بغرض بيعه خلال فترة قصيرة الأجل أو تم تصنيفه من قبل الإدارة على هذا النحو. تُصنف المشتقات أيضاً كمحتفظ بها للمتاجرة ما لم تكن مصنفة كتحوطات.
- القروض والسلفيات: تتكون هذه الفئة من موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة وقابلة للتحديد وهي غير مدرجة في سوق نشطة. تنشأ القروض والسلفيات عندما تقدم المجموعة الأموال مباشرة إلى المقرض مع عدم وجود نية للمتاجرة في الدين.
- المتاحة للبيع: الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة المصنفة كمتاحة للبيع أو غير المصنفة بمثابة (أ) قروض وسلفيات أو (ب) استثمارات محتفظ بها لحين استحقاقها أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الاعتراف والقياس الأولي

تقوم المجموعة مبدئياً بتسجيل القروض والسلفيات والودائع في التاريخ الذي تنشأ فيه. كما يتم مبدئياً تسجيل كافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بهذه الأدوات.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لعملية الاستحواذ أو الإصدار وذلك بالنسبة للبنود التي ليست بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

مبادئ قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة لأي أصل أو التزام مالي في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند التسجيل المبدئي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي المسجل ومبلغ الاستحقاق، ناقصاً أي انخفاض في القيمة. العلاوات والخصومات، بما في ذلك تكاليف المعاملة المبدئية، مدرجة في القيمة الدفترية للأداة ذات العلاقة.

القياس اللاحق

وبعد الاعتراف المبدئي، فإن الأدوات المالية التي ستقاس بالقيمة العادلة تدرج بالقيمة العادلة باستخدام مبادئ قياس القيمة العادلة أدناه.

تُقاس كافة الموجودات الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

الأرباح والخسائر من القياس اللاحق

استثمارات سندات الدين

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الأخر، لحين إلغاء تسجيل الموجودات المالية أو انخفاض قيمتها، عندئذ يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتركمة المعترف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد.

استثمارات أسهم

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخر، حتى يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو تتعرض للانخفاض في القيمة. وفي هذا الوقت، فإن الأرباح أو الخسائر المتركمة المعترف بها سابقاً في حقوق الملكية يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد. ويستمر تسجيل توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة كإيرادات أخرى عندما يتقرر الحق في استلام الدفعات.

إلغاء التسجيل

يُلغى الاعتراف بالموجودات المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية في قبض التدفقات النقدية من الموجودات أو تحويلها مع قيام المجموعة بتحويل كافة مخاطر وعوائد الملكية بشكلٍ كامل. يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انقضائها.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قيضه نظير بيع أصل أو دفعه نظير تحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للمجموعة في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لأي التزام تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة، إن أمكن، باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الالتزام منتظمة وملائمة من حيث الحجم لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، تقوم المجموعة حينها بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار كافة العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في تحديد سعر المعاملة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

قياس القيمة العادلة (تابع)

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف المبدئي يتمثل عادةً في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض. إذا قررت المجموعة أن القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولم يتوفر دليل موضوعي على القيمة العادلة إما من خلال سعر مععلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم مبدئياً قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. ويتم تسجيل الفرق لاحقاً في الأرباح أو الخسائر على أساس ملائم على مدى عمر الأداة ولكن ليس بعد التاريخ الذي يكون فيه التقييم مدعوماً كلياً ببيانات سوقية جديرة بالملاحظة أو بعد تاريخ إغلاق المعاملة.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض أو سعر طلب، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض بينما يتم قياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

إن محفظة الموجودات والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان المدارة من قبل المجموعة على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو لمخاطر الائتمان، يتم قياسها على أساس السعر الذي يمكن قبضه من بيع مركز صافي طويل الأجل (أو دفعه لتحويل مركز صافي قصير الأجل) لأي تعرض لمخاطر محددة. يتم إجراء تلك التسويات التي تتم على مستوى المحفظة لكل بند من الموجودات والمطلوبات على أساس التسوية المتعلقة بالخطر وذلك لكل أداة من الأدوات المشمولة بالمحفظة.

تقوم المجموعة بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

مبالغ مستحقة من البنوك

تدرج المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه المشار إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد من النقد من الصناديق والحسابات الجارية غير المقيدة لدى المصرف المركزي والودائع لدى المصرف المركزي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل والمبالغ المستحقة من (إلى) البنوك عند الطلب أو التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل.

ضمانات مالية

تقوم المجموعة خلال سياق العمل الاعتيادي بمنح ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وقيولات. تحتسب الكفالات المالية مبدئياً في البيانات المالية الموحدة بالقيمة العادلة مع إدراج قيمة العلاوة المقبوضة ضمن بند "مطلوبات أخرى". وعقب الاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب كل كفالة بالعلوة المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ينشأ نتيجة للكفالة، أيهما أعلى.

أي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد ضمن بند "مخصص الخسائر الائتمانية". تم إدراج الأقساط المقبوضة في بيان الدخل الموحد ضمن "صافي إيرادات الرسوم والعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

مشتقات

تبرم المجموعة عقود الأدوات المشتقة، بما في ذلك العقود الأجلة والعقود المستقبلية واتفقيات المعدلات الأجلة وعقود المقايضة وعقود الخيارات في صرف العملات الأجنبية ومعدل الفائدة وأسواق رأس المال. يشير سعر المعاملة في سياق العمل الاعتيادي إلى القيمة العادلة للأداة المشتقة عند التسجيل المبدئي. ولاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم بيان الأدوات المالية المشتقة بالقيم العادلة. تدرج المشتقات ذات القيم السوقية الموجبة (الأرباح غير المحققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج المشتقات ذات القيم السوقية السالبة (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي. التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات المحفظ بها للمتاجرة أو مقاصة مراكز المتاجرة الأخرى مدرجة في الإيرادات (المصاريف) التشغيلية الأخرى في بيان الدخل الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

مشتقات (تابع)

عند التصنيف الأولي للتحوط، تقوم المجموعة بتوثيق العلاقة بين أداة (أدوات) التحوط وبند (بنود) التحوط بشكل رسمي، بما في ذلك أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر لتنفيذ التحوط إلى جانب الطريقة التي ستستخدم لتقييم فعالية علاقة التحوط. تقوم المجموعة بإجراء تقييم، عند بداية علاقة التحوط وبصورة مستمرة، لتحديد ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات) التحوط ذات "فاعلية عالية" في مقاصد التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبعد المتحوط (أو البنود المتحوطة) خلال الفترة التي يتم فيها تحديد التحوط، وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تتراوح ما بين ٨٠٪ إلى ١٢٥٪.

إن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المحددة والمؤهلة كتحوط للقيمة العادلة التي يتضح أنها عالية الفعالية فيما يتعلق بمخاطر التحوط يتم إدراجها في الإيرادات / (المصاريف) التشغيلية الأخرى إضافة إلى التغيرات المقابلة في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوطة التي تكون منسوبة للمخاطر المتحوطة.

يتوقف تنفيذ محاسبة التحوط عندما تنتهي أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو الاستفادة منها أو أنها لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط. عند الإيقاف، وفي حالة تحوطات القيمة العادلة للأدوات المالية المحملة بالفائدة، يتم إطفاء أي تعديلات للقيمة الدفترية المتعلقة بمخاطر التحوط في بيان الدخل الموحد على مدار الفترة المتبقية للاستحقاق.

بعض معاملات المشتقات وبالرغم من توفيرها لتحوطات اقتصادية فعالة ضمن إدارة موجودات والتزامات المجموعة ومراكز إدارة المخاطر، لا تتأهل لمحاسبة التحوط بموجب القواعد المحددة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، لذلك، يتم احتسابها كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة ويتم التقرير عن أرباح وخسائر القيمة العادلة ذات العلاقة في الإيرادات (المصاريف) التشغيلية الأخرى.

قد يتم دمج المشتقات في الترتيبات التعاقدية الأخرى (العقد الأساسي). تعامل المشتقات الضمنية في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات منفصلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر ذات علاقة وثيقة بتلك الخاصة بالعقد الأساسي ولا يتم تحميل العقد الأساسي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد. يتم قياس هذه المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة مع التغيرات في القيمة العادلة المدرجة في بيان الدخل الموحد.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيان مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية للانخفاض في القيمة. لا يُعتبر أن الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد تعرض أو تعرضت للانخفاض في القيمة إلا في حالة واحدة وهي أن يتوفر دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة نتيجة لحدث واحد أو أكثر يحصل بعد التسجيل الأولي للأصل (تكبد "حدث خسارة") ويكون لذلك الحدث (أو الأحداث) أثرٌ على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية بشكلٍ يمكن تقديره على نحو موثوق به.

إن المعايير التي يستخدمها البنك في تحديد مدى توفر الدليل الموضوعي على خسارة الانخفاض في القيمة تشمل ما يلي:

- العجز عن سداد دفعات العقد الأصلية أو الفائدة المستحقة عليها.
- مواجهة المقترض لصعوبات في التدفقات النقدية.
- خرق تعهدات أو شروط القروض.
- المباشرة في إجراءات إشهار الإفلاس.
- تراجع المركز التنافسي للمقترض.
- التراجع في قيمة الضمانات.
- انخفاض التصنيف الائتماني إلى ما دون مستوى درجة الاستثمار.
- إهمال/ عدم وجود المقترضين

(١) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

فيما يتعلق بالموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة (كالمبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلفيات والمبالغ المدفوعة مقدماً للعملاء بالإضافة إلى الاستثمارات المحتفظ بها لحين الاستحقاق)، تقوم المجموعة أولاً بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض فردي في قيمة الموجودات المالية ذات الأهمية الفردية، وكذلك ما إذا كان هناك انخفاض جماعي في قيمة الموجودات المالية غير ذات الأهمية الفردية. إذا قررت المجموعة عدم وجود دليل موضوعي على حدوث الانخفاض في قيمة أصل مالي مقيم بصورة فردية، يتم إدراج الأصل في مجموعة من الموجودات المالية ذات الخصائص المماثلة من حيث مخاطر الائتمان ويتم تقييمها بشكل جماعي لتحري الانخفاض في القيمة. إن الموجودات التي يتم تقييمها بشكل فردي لتحري الانخفاض في القيمة والتي تم أو لا يزال الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة لها جارياً، لا يتم إدراجها في التقييم الجماعي للانخفاض في القيمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

(١) موجودات مدرجة بالتكلفة المطفأة (تابع)

إذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسارة عن انخفاض القيمة، يتم قياس مبلغ الخسارة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكيدها). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويتم تسجيل مبلغ الخسارة في بيان الدخل الموحد. يستمر استحقاق إيرادات الفوائد على القيمة الدفترية التي تم تخفيضها وتستحق باستخدام معدل الفائدة المعدل/ المعاد جدولته. تُحذف القروض مع المخصص المتعلق بها عندما لا يتوفر أي احتمال واقعي باستردادها في المستقبل، وتكون جميع الضمانات قد تم تحقيقها أو تحويلها إلى المجموعة. وفي حال ارتفعت أو انخفضت خسارة انخفاض القيمة المقدرة في أي سنة لاحقة بسبب حدث يقع بعد حدوث انخفاض القيمة، تتم زيادة خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً أو تخفيضها عن طريق تعديل حساب المخصص. وإذا تم استرداد أي مبالغ مشطوبة في وقت لاحق، يتم تسجيل المبالغ المستردة في "مخصص الخسائر الائتمانية".

يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على أساس معدل الفائدة الأصلي الفعلي للأصل المالي. وإذا كان القرض محملاً بمعدل فائدة متغير، يكون معدل الخصم المستخدم في قياس خسارة الانخفاض في القيمة هو معدل الفائدة الفعلي الحالي. إن احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية المرهونة يعكس التدفقات النقدية التي قد تنتج عن إغلاق الرهن ناقصاً تكاليف الحصول عليه وبيعه، سواء كان أو لم يكن من المرجح إغلاق الرهن.

ولأغراض التقييم الجماعي للانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة الذي يتضمن خصائص مخاطر الائتمان مثل نوع الأصل والقطاع والموقع الجغرافي ونوع الضمان وحالة التأخر عن السداد والعوامل الأخرى ذات الصلة.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الموجودات المالية التي يتم تقييمها بصورة جماعية لتجري الانخفاض في قيمتها على أساس تجربة الخسارة التاريخية بالنسبة للموجودات ذات الخصائص المماثلة لمخاطر الائتمان للمجموعة. يتم تعديل تجربة الخسارة التاريخية على أساس البيانات الحالية الجديرة بالملاحظة لبيان آثار الظروف الحالية التي بنيت على أساسها تجربة الخسارة التاريخية، وأيضاً لإزالة آثار الظروف في الفترة التاريخية التي لا وجود لها في الوقت الراهن. إن تقديرات التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية تتوافق مباشرة مع التغيرات في البيانات ذات الصلة الجديرة بالملاحظة من سنة لأخرى (مثل التغيرات في معدلات البطالة أو أسعار العقارات أو أسعار السلع وحالة السداد أو أي عوامل أخرى تدل على تكبد خسائر في المجموعة وحجم تلك الخسائر). ويتم بانتظام مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك للحد من أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

(٢) استثمارات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرض الاستثمار أو مجموعة الاستثمارات للانخفاض في القيمة.

في حالة استثمارات حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع، قد يتضمن الدليل الموضوعي انخفاضا كبيرا أو مستمرا في القيمة العادلة للاستثمار لما دون تكلفته. يتم تقييم الانخفاض "الكبير" على أساس التكلفة الأصلية للاستثمار، بينما يتم تقييم الانخفاض "المستمر" على أساس الفترة التي كانت فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. وعندما يتوفر دليل على حدوث انخفاض القيمة، فإن الخسارة المتراكمة - التي تقاس على أساس الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسارة انخفاض في قيمة الاستثمار المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الموحد - يتم حذفها من الدخل الشامل الأخر وتسجيلها في بيان الدخل الموحد. ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال بيان الدخل الموحد. وتدرج الزيادات في القيمة العادلة بعد انخفاض القيمة في الدخل الشامل الأخر مباشرة.

أما في حالة أدوات الدين المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، يستند تقييم انخفاض القيمة على نفس المعايير المطبقة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل لانخفاض القيمة يمثل الخسائر المتراكمة التي يتم قياسها بوصفها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي انخفاض في قيمة الاستثمار المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الموحد.

يستمر استحقاق إيرادات الفائدة بناءً على القيمة الدفترية للأصل التي تم تخفيضها بتطبيق معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة. يتم تسجيل إيرادات الفائدة كجزء من إيرادات التمويل. وإذا زادت في سنة لاحقة القيمة العادلة لسندات الدين، وكان بالإمكان ربط هذه الزيادة موضوعياً بحدث يقع بعد أن تم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل الموحد، فإنه يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الدخل الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

القروض المعاد جدولتها

حيثما أمكن، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من استحواد الضمان. وقد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقروض. ما أن تتم إعادة التفاوض على الشروط، لا يعتبر القرض متأخر السداد. تقوم الإدارة بإعادة جدولة القروض بشكل مستمر لضمان الوفاء بكافة المعايير وأن السداد المستقبلي مرجح الحصول. تستمر القروض في الخضوع لتقييم فردي وجماعي للانخفاض في القيمة المحسوب باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقروض.

حذف

تقوم المجموعة بشطب قرض ما أو أصل مالي آخر (وما يتعلق به من مخصصات خسائر انخفاض القيمة) عندما تحدد وحدة الائتمان في المجموعة أن القروض أو الموجودات المالية الأخرى غير قابلة للتحويل بشكل جزئي أو كلي. يتم تحديد ذلك بعد الأخذ بالاعتبار معلومات منها التدهور الكبير في المركز المالي للمقرض أو المصدر ما يؤدي إلى عدم قدرته على دفع التزاماته كاملة، أو عدم كفاية عوائد الضمانات لسداد جميع الالتزامات. يتم شطب الموجودات مقابل المخصصات وصولاً إلى المبلغ الذي يعتبر غير قابلاً للتحويل.

إلا أن المجموعة تحتفظ بكامل حقها القانوني بالمطالبة وقد تستمر في جهودها لاسترداد المبلغ بما في ذلك الدعاوى القضائية على الحسابات المشطوبة.

الموجودات المستحوذ عليها مقابل تسوية الديون

في حالات معينة، تقوم المجموعة بإغلاق المعاملات من خلال الاستحواد على الموجودات مقابل تسوية الديون. يتم تسجيل الموجودات المستحوذ عليها بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو بالقيمة الدفترية للقروض (صافية من خسائر انخفاض القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة. ويتم تسجيل هذه الموجودات في "الموجودات الأخرى". تنص سياسة المجموعة على استبعاد الموجودات المعاد تملكها بطريقة منظمة. وتستخدم عائدات الاستبعاد في خفض أو سداد المطالبات القائمة. وعموماً لا تشغل المجموعة العقارات المعاد تملكها بغرض الاستخدام التجاري.

تسجيل الإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية للدين المصنفة كمتاحة للبيع، يتم تسجيل إيرادات أو مصاريف الفوائد على أساس معدل الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يأخذ هذا الحساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويشمل أي رسوم أو تكاليف إضافية تنسب مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي عندما تقوم المجموعة بتعديل تقديراتها للمدفوعات أو المقبوضات. وتُحسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي ويُدرج التغيير في القيمة الدفترية ضمن إيرادات أو مصاريف الفوائد.

تُستحق الرسوم المكتسبة من الخدمات المقدمة على مدى أي فترة زمنية خلال تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم إيرادات العمولات والحفظ ورسوم الخدمات الاستشارية الإدارية الأخرى.

يتم إدراج مصاريف وإيرادات الرسوم الأخرى عند اكتسابها أو تكبدها. تحتسب الإيرادات من توزيعات الأرباح عندما يتقرر الحق في قبض الدفعات.

استثمارات عقارية

يتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئياً بسعر التكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملة. وتتضمن القيمة الدفترية تكلفة الجزء المستبدل للعقار الاستثماري الموجود في وقت تكبد التكلفة إن تم الوفاء بمعايير الاعتراف وتستنني تكاليف الصيانة اليومية للعقار الاستثماري. ولاحقاً للاعتراف المبدئي تدرج الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة التي تعكس ظروف السوق كما في تاريخ التقرير. تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات العقارية في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. يتم تقييم القيم العادلة، سنوياً على الأقل، من قبل مقيّم مستقل خارجي معترف به بتطبيق نموذج التقييم الموصى به من قبل مجلس معايير التقييم الدولية.

يلغى تسجيل الاستثمارات العقارية عند استبعادها أو عند سحب الاستثمار العقاري نهائياً من الاستخدام بحيث يكون من غير المتوقع تحقيق فوائد اقتصادية مستقبلية من استبعادها. ويدرج الفرق بين صافي عائدات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل الموحد على مدى فترة إلغاء التسجيل.

ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة باستثناء تكاليف الصيانة اليومية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك أرض التملك الحر حيث تعد ذات عمر غير محدد.

يُحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات وذلك على النحو التالي:

أكثر من ٢٥ سنة	مبان
أكثر من ٥ سنوات	مركبات
أكثر من ٣ إلى ٨ سنوات	أثاث وتجهيزات ومعدات
أكثر من ١٢ سنة	تحسينات على عقار مستأجر

يعاد تقييم طرق حساب الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير مع تعديلها عند الضرورة.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحري الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية، وإذا وجد ذلك المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الأصول إلى القيمة الممكن استردادها، وهي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يُلغى الاعتراف ببند الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع وجود منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو استبعادها. يتم إدراج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصل (المحتسبة على أساس الفرق بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل) ضمن "الإيرادات التشغيلية الأخرى" في بيان الدخل الموحد في السنة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف بالأصل.

مخصصات

تُحتسب المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام حالي (قانوني أو ضمني) نتيجة لحدث سابق ويكون من المرجح ومن الممكن قياس تكاليف تسوية الالتزام بشكلٍ موثوق به. يتم عرض المصاريف المرتبطة بأي مخصص في بيان الدخل الموحد بعد تنزيل أي تعويضات.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم كذلك رصد مخصص، وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، لمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين وفقاً لأحكام قانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ المركز المالي مع الإفصاح عن المخصص الناشئ تحت بند "مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين" في بيان المركز المالي. تدفع المجموعة مساهماتها المتعلقة بالموظفين الإماراتيين بموجب قانون معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة ولا يوجد أي التزام إضافي.

العملات الأجنبية

يتم إدراج المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ تقييم المعاملات. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بمتوسط سعر الصرف السائد بتاريخ الميزانية العمومية. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

تقارير القطاعات

تقارير قطاعات المجموعة مبنية على القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات وأخرى.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال تعرض الموجودات لانخفاض في قيمتها. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يستدعي الأمر فحص انخفاض القيمة سنوياً، تقدر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للأصل. وتتمثل قيمة الأصل القابلة للاسترداد في القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد على قيمتها القابلة للاسترداد، يكون الأصل قد تعرض لانخفاض في قيمته ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد.

ولأغراض تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدلات خصم تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للمال والمخاطر المصاحبة للأصل. وعند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تُستخدم طريقة تقييم مناسبة. ويتم التحقق من هذه الحسابات باستخدام مضاعفات التقييم أو غيرها من مؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية (تابع)

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو انخفضت قيمتها. فإذا وجد مثل هذا الدليل، تقدر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد. ولا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً إلا إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. ويكون العكس محدوداً بحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل على القيمة القابلة للاسترداد، أو على القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، فيما لو لم تدرج أي خسارة انخفاض في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. ويسجل هذا العكس في بيان الدخل الموحد.

محاسبة تاريخ التسوية والمتاجرة

يتم تسجيل كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي تتم "بالطرق الاعتيادية" في تاريخ التسوية، أي في تاريخ تسليم الموجودات إلى الطرف المقابل. إن مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتم بالطرق الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تقتضي تسليم الموجودات خلال إطار زمني تحدده عموماً القوانين أو القواعد المتعارف عليها في السوق.

موجودات برسم الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها برسم الأمانة أو بصفة ائتمانية لا يتم التعامل معها على أنها موجودات خاصة بالمجموعة، وبالتالي لم تدرج ضمن هذه البيانات المالية الموحدة.

المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي فقط في حالة توفر حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المحتسبة ويكون هناك نية لدى المجموعة للتسوية على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت. وعموماً لا ينطبق ذلك على اتفاقيات التسوية الرئيسية حيث تدرج الموجودات والمطلوبات بقيمتها الإجمالية في بيان المركز المالي.

توزيعات أرباح الأسهم العادية

يتم إدراج توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام وتخضع من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل المساهمين في البنك. تخضع توزيعات الأرباح المراد من حقوق الملكية عند الإعلان عنها وعندما لا تعود خاضعة لتقدير البنك. يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة التي تتم الموافقة عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي كحدث وقع بعد تاريخ بيان المركز المالي.

أوراق القبول

تنشأ أوراق القبول عندما يترتب على البنك التزام بسداد دفعات مقابل سندات يتم سحبها بموجب خطابات الائتمان. تصبح الأداة بعد القبول التزاماً غير مشروط لدى البنك، وبالتالي يتم تسجيلها ضمن المطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد. ومع ذلك، لكل قبول حق تعاقدي مقابل بالتعويض من العميل ويتم تسجيله ضمن الموجودات المالية.

منتجات تمويلية واستثمارية إسلامية

بالإضافة إلى المنتجات المصرفية التقليدية، تقدم المجموعة لعملائها منتجات مصرفية معينة لا تحمل فائدة وتتم الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية. يتم احتساب الأدوات الإسلامية المتنوعة المبينة أدناه والإفصاح عنها وعرضها وفقاً لمتطلبات مضمون الأدوات الأساسية والمعايير الدولية للتقارير المالية/ المعايير المحاسبية الدولية/ تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية.

المراحة:

إن الذمم المدينة للمراحة هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة غير مدرجة في سوق نشطة. المراحة هي معاملة بيع يقوم فيها البائع (المجموعة) بتحديد التكلفة الفعلية للأصل المنوي بيعه بوضوح للعميل وتبيعه للعميل على أساس التكلفة مضافاً إليها هامش الربح (الربح). وهي في الواقع بيع الأصل مقابل الربح وتتم عادة على أساس سداد مؤجل.

تحتسب الإيرادات من تمويل المراحة على أساس متناسب زمنياً خلال مدة عقد المراحة، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

منتجات تمويلية واستثمارية إسلامية (تابع)

الإجارة:

تتضمن الإجارة عقداً تقوم بموجبه المجموعة بشراء ومن ثم تأجير بند لعميل مقابل إيجار محدد على مدار فترة محددة. يتم تحديد مدة الإيجار، بالإضافة إلى أساس الإيجار، والاتفاق عليهما مسبقاً. تستحوذ المجموعة على الملكية النفعية للعقار لتأجير حق الانتفاع للعميل.

تُحتسب الإيرادات من تمويل الإجارة على أساس متناسب زمنياً على مدى فترة الإيجار، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

القرض

القرض هو تحويل ملكية ثروة ملموسة (مال) من عميل إلى المجموعة ويلزم المجموعة بإعادة ثروة مساوية (مال) للعميل عند الطلب أو وفق الشروط المتفق عليها مما يعني أن أصل القرض مستحق الدفع عند الطلب. يستند الحساب الجاري الإسلامي المقدم للعملاء على مفهوم القرض وهو مبلغ خالٍ من الربح مستلم من العميل للمجموعة لا يستحق عليه أي ربح أو أي نوع آخر من العوائد.

الوكالة

تتضمن الوكالة اتفاقية مبنية على مفهوم الوكالة بالاستثمار تصبح بموجبها المجموعة وكيل الاستثمار (الوكيل) لعميلها (الموكل) لوديعة من أمواله في حساب استثمار الوكالة ليتم استثمارها في أدوات استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يتم استخدام الأموال لتوليد الربح للعميل من خلال الاستثمار في تسهيلات تمويل إسلامي لعملاء المجموعة الآخرين أو الاستثمار في أدوات استثمارية أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يتم دفع الإيرادات المتولدة من أنشطة الاستثمار والتمويل للعملاء وتدرج المجموعة الإيرادات على شكل رسوم وكالة ثابتة. عندما تتجاوز الإيرادات المتولدة معدل الربح المتوقع، تدرج المجموعة الإيرادات على شكل أتعاب أداء.

٤ أحكام وتقديرات الإدارة الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية باستمرار. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

إن المعلومات المتعلقة بالجوانب الهامة للتقديرات وعدم التأكد والأحكام الهامة المستخدمة أثناء تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها التأثير الجوهري الأكبر على المبالغ المسجلة ضمن البيانات المالية الموحدة مبينة أدناه:

خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بمراجعة كل بند من القروض والسلفيات الهامة في تاريخ كل بيان مالي لتقييم ما إذا كان ينبغي تسجيل مخصص لخسارة انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. وعلى وجه الخصوص، يقتضي الأمر من الإدارة إبداء رأيها في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تبنى هذه التقديرات بالضرورة على افتراضات حول احتمالية العجز عن السداد والخسائر المحتملة في حال العجز عن السداد وقيمة الضمان الأساسي وتكاليف التحقيق. تستند هذه التقديرات على افتراضات حول عدد من العوامل وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى حدوث تغيرات مستقبلية في المخصص.

إن القروض والسلفيات التي تم تقييمها بشكل إفرادي ولم يثبت تعرضها للانخفاض في القيمة، إضافة إلى جميع البنود غير الهامة بشكل فردي من القروض والسلفيات، يتم بعد ذلك تقييمها بشكل جماعي في مجموعات من الموجودات ذات الخصائص المتماثلة من حيث المخاطر، لتحديد ما إذا كان ينبغي رصد مخصص لأحداث الخسائر المتكيدة التي يتوفر عنها دليل موضوعي ولكن آثارها لا تزال غير واضحة. إن التقييم الجماعي يأخذ بعين الاعتبار بيانات محفظة القروض (مثل جودة الائتمان ومستويات المتأخرات واستخدام الائتمان ونسبة القرض مقابل الضمان، إلخ)، وتركيزات المخاطر والبيانات الاقتصادية (بما في ذلك مستويات البطالة ومؤشرات أسعار العقارات والمخاطر المحلية وأداء المجموعات الفرديّة المختلفة، إلخ).

٤ أحكام وتقديرات الإدارة الهامة (تابع)

انخفاض قيمة استثمارات

تعامل المجموعة استثماراتها في الأسهم والديون كمنخفضة القيمة عند وجود انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة لما دون تكلفتها أو وجود دليل موضوعي على انخفاض في القيمة نتيجة لحدث واحد أو أكثر يحصل بعد التسجيل المبدئي للأصل ("حدث خسارة") ويكون لذلك الحدث (أو تلك الأحداث) أثرٌ على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة يمكن تقديره على نحو موثوق به. إن تحديد ما إذا كان هذا الانخفاض يعد "كبيراً" أو "متواصلاً" يتطلب تقديراً هاماً. تُقيم المجموعة عدداً من العوامل، بما في ذلك مقدار الانخفاض وطول فترته والتقلب المعتاد في أسعار الأسهم لحقوق الملكية المدرجة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المدرجة وسندات الدين. تستند هذه التقديرات على افتراضات حول عدد من العوامل وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى حدوث تغييرات مستقبلية في المخصص.

الاستمرارية

قامت المجموعة بتقييم قدرتها على الاستمرار كمنشأة عاملة وترى أنها تملك الموارد للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً من تاريخ الميزانية العمومية. بالإضافة إلى ذلك، لم تصل إلى علم الإدارة وجود أي حالة جوهرية من عدم اليقين قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية استناداً إلى مبدأ الاستمرارية.

٥ نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١٣٨,٧١٩	١٠٧,٦١٦	نقد في الصندوق
١,١١٥,٣٠١	٦٩٠,٣٤٥	أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:
٨٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	حساب مقاصة
١,٠٢١,٣٣٢	٧٦٨,٥٦٧	شهادات إيداع
		متطلبات الاحتياطي
٣,٠٧٥,٣٥٢	٢,٧٦٦,٥٢٨	

إن متطلبات الاحتياطي المحتفظ بها لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي غير متوفرة للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية ولا يمكن سحبها إلا بموافقة المصرف المركزي. ومع ذلك، فإن المصرف المركزي، في تعميمه رقم ٢٠٠٨/٤٣١٠ الصادر بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨، قد سمح مؤقتاً للبنوك بسحب أكثر من المحدد لهم في حساباتهم الجارية (أ) لغاية مبلغ الاحتياطيات بفائدة تزيد بنسبة ٣٪ على السعر السائد لإعادة الشراء لدى المصرف المركزي، و(ب) بما يزيد على الاحتياطيات بفائدة تزيد بنسبة ٥٪ عن السعر السائد لإعادة الشراء لدى المصرف المركزي. ويتغير مستوى الاحتياطي المطلوب في كل شهر وفقاً لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

٦ مبالغ مستحقة من بنوك أخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١٧٧,٦٨٧	١٧٤,٤٢٢	ودائع تحت الطلب
٦٨٦,٦٩٩	١٩٠,٦٥٤	ودائع لأجل
٨٦٤,٣٨٦	٣٦٥,٠٧٦	

المبالغ المستحقة من البنوك الأخرى تشمل مبلغاً وقدره ٢٠٨,٢٧٩,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٥٥٤,٠٩١,٠٠٠ درهم) مودع لدى بنوك أجنبية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتم الاحتفاظ بمبلغ ٢٤,٠٦٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٦٤,٩١٠,٠٠٠ درهم) كهامش للمعاملات المشتقة لدى بنوك أخرى.

٧ قروض وسلفيات

٢٠١٥	٢٠١٦
ألف درهم	ألف درهم
١,٥٤٨,٢٠٨	١,٣٦٩,١٦٦
١٢,٢٨٦,١٢٥	١١,١٥٥,٦٨٠
١,٦٤٠,٢٢٥	١,٣٤٠,٧١٦
٧٦٣,٧٣٤	٣٠٤,١٥٣
٩٥,٦٨١	٧٨,٧٠٧
١٥٦,٦٨٣	٨٦,١٣٢
١٦,٤٩٠,٦٥٦	١٤,٣٣٤,٥٥٤
(٨١٩,٠٢٥)	(٩٨٨,٩٩٢)
١٥,٦٧١,٦٣١	١٣,٣٤٥,٥٦٢

فيما يلي تصنيف محفظة القروض والسلفيات:

(أ) بحسب النوع:

سحوبات على المكشوف
قروض (متوسطة وقصيرة الأجل)*
قروض مقابل إيصالات أمانة
كمبيالات مخصصة
سلفيات نقدية أخرى
فواتير مسحوبة بموجب اعتمادات مستندية

القيمة الإجمالية للقروض والسلفيات
ناقصاً: مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات

صافي القروض والسلفيات

* تتضمن قروض الأفراد بقيمة ٣,٦٥٨,١٤٤,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٤,٨١٤,٥٧٧,٠٠٠ درهم)

٢٠١٥	٢٠١٦
ألف درهم	ألف درهم
٦٩٣,٤٣١	٦٠٠,٨٦٨
٢,٨٨٧,٢٩٧	٢,٤٠٢,٢٠٢
٦,٦٨٢,٢٧٢	٥,٦٤٦,٢٠١
٢,١٩٤,٧٢٣	١,٨٢٢,٢٩٢
٧٨٣,٦٤١	٧٧١,٦٠٢
١,٤٧١,٤٣٤	١,٤٥١,١٦٣
١,٢٩٣,٦٩٢	١,٢٢٤,٧٩٨
٤٨١,٨٩٥	٣٩٦,١٠٣
٢,٢٧١	١٩,٣٢٥
١٦,٤٩٠,٦٥٦	١٤,٣٣٤,٥٥٤

(ب) حسب القطاع الاقتصادي:

الحكومة والقطاع العام
التجارة
قروض شخصية (أفراد وشركات)
التصنيع
الإنشاءات
الخدمات
المؤسسات المالية
النقل والاتصالات
أخرى

القيمة الإجمالية للقروض والسلفيات

القروض والسلفيات مدرجة بالصافي من مخصص الانخفاض في القيمة.

٧ قروض وسلفيات (تابع)

تدرج القروض والسلفيات صافية من مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات. وفيما يلي الحركة في المخصص:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٢٥,٥٣١	٨١٩,٠٢٥	الرصيد في ١ يناير
٩٣٤,٨٦١ (٣٢,٢١٢)	١,٢٠٥,٢٩٥ (١٧٥,٧٣٤)	المخصص خلال السنة المحرر خلال السنة
٩٠٢,٦٤٩ (٦٠٩,١٥٥)	١,٠٢٩,٥٦١ (٨٥٩,٥٩٤)	مبالغ محذوفة (بالصافي) خلال السنة
٨١٩,٠٢٥	٩٨٨,٩٩٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ إجمالي القروض التي تعرضت لانخفاض فردي في القيمة قبل اقتطاع أي مخصص لانخفاض القيمة تم تقييمه على أساس فردي مبلغا وقدره ٨٢٥,٣٠٢,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٦٦١,١٥٠,٠٠٠ درهم).

فيما يلي مخصص خسائر الائتمان المعترف بها في بيان الدخل الموحد:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٠٢,٦٤٩ (١٤,٨٥٨)	١,٠٢٩,٥٦١ (١٨,١٢٧)	صافي مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات مسترد من حذف ديون معدومة
٨٨٧,٧٩١	١,٠١١,٤٣٤	مخصص خسائر الائتمان

فيما يلي التحليل القطاعي للقروض والسلفيات والمخصصات ذات العلاقة التي انخفضت قيمتها:

٢٠١٥	٢٠١٦			
مخصص محدد ألف درهم	إجمالي التعرض ألف درهم	مخصص محدد ألف درهم	إجمالي التعرض ألف درهم	
١٧٧,٣٠٧	٢١١,٦٧٥	١٨٦,٦٣٥	٢٥٦,٥٧٢	بحسب القطاع الاقتصادي
٧١,٨٠٣	٢٠٨,٦٩٢	٥٥,٥٢٤	١١٧,٨٦٠	التجارة
٤١,٧٤٠	٦١,٨٦٥	٤٢,٢٣٠	٦٦,٤٩٩	قروض شخصية (أفراد وشركات)
٨٤,٦٠٩	٨٥,٣٣٨	٢٣,١٦٥	٢٣,٦١٣	التصنيع
٤٦,٣٦٠	٩١,٣٦٧	٢٦٤,٥٢٩	٣٤٣,٨٥٠	الإنشاءات
-	-	-	-	الخدمات
٥٧٠	٢,١٣٧	١,٨٨٠	١,٩٨٣	المؤسسات المالية
٢	٧٦	٣,٦٢٧	١٤,٩٢٥	النقل والاتصالات
				أخرى
٤٢٢,٣٩١	٦٦١,١٥٠	٥٧٧,٥٩٠	٨٢٥,٣٠٢	المجموع

يتم تحديد انخفاض القيمة العادلة للضمان الذي تحتفظ به المجموعة المتعلق بالقروض للعملاء من الأفراد والشركات بشكل فردي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بقيمة ٢٥٥,٣٥٣,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ١٦٦,٩٥٦,٠٠٠ درهم). يتكون الضمان من النقد والأوراق المالية والرسوم الأولى والمتغيرة على الممتلكات العقارية والمركبات والمصنع والآلات والمخزون والذمم المدينة التجارية والضمانات من الشركات الأم للقروض لشركاتها التابعة أو شركات المجموعة الأخرى. خلال السنة، لم تسترد المجموعة أي مبالغ كبيرة للضمانات.

٢٠١٥			٢٠١٦			
المجموع ألف درهم	غير مدرجة ألف درهم	مدرجة ألف درهم	المجموع ألف درهم	غير مدرجة ألف درهم	مدرجة ألف درهم	
						الدين:
						محتفظ بها للمتاجرة
-	-	-	١٨,٥٧٢	-	١٨,٥٧٢	محلية
-	-	-	٢٠١,٠٩٥	-	٢٠١,٠٩٥	خارجية
						متاحة للبيع
٢,٢٥٣,٨٠٦	-	٢,٢٥٣,٨٠٦	٢,٥٥٣,٤٠٩	-	٢,٥٥٣,٤٠٩	محلية
٢٩٥,٨٥٤	-	٢٩٥,٨٥٤	٥٣١,٥٢٠	-	٥٣١,٥٢٠	خارجية
<u>٢,٥٤٩,٦٦٠</u>	<u>-</u>	<u>٢,٥٤٩,٦٦٠</u>	<u>٣,٣٠٤,٥٩٦</u>	<u>-</u>	<u>٣,٣٠٤,٥٩٦</u>	مجموع سندات الدين
						حقوق الملكية:
						متاحة للبيع
٩,٦٦٠	٧٦	٩,٦١٤	٩,١٥٧	٧٦	٩,٠٨١	خارجية
<u>٩,٦٦٠</u>	<u>٧٦</u>	<u>٩,٦١٤</u>	<u>٩,١٥٧</u>	<u>٧٦</u>	<u>٩,٠٨١</u>	مجموع حقوق الملكية
<u>٢,٥٥٩,٣٥٠</u>	<u>٧٦</u>	<u>٢,٥٥٩,٢٧٤</u>	<u>٣,٣١٣,٧٥٣</u>	<u>٧٦</u>	<u>٣,٣١٣,٦٧٧</u>	مجموع الاستثمارات

تتضمن المبالغ الواردة أعلاه أوراقاً مالية استثمارية بقيمة ٥٥٤,٩٦٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٧٧٤,٤٢٠,٠٠٠ درهم) محتفظ بها بموجب اتفاقيات إعادة الشراء المبرمة مع المقرضين.

لم تقم المجموعة بشراء أي أسهم شركات أو الاستثمار فيها في ٢٠١٦ (٢٠١٥: لا شيء درهم).

٩ استثمارات عقارية

يمثل الاستثمار العقاري مبنى في دولة الإمارات العربية المتحدة تم استحوذ منه خلال إغلاق فرض. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، لم تستحوذ المجموعة على أي استثمارات عقارية جديدة (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: لا شيء درهم). خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، استبعدت المجموعة ما تبقى من الاستثمارات العقارية بقيمة ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: عقارين بقيمة إجمالية قدرها ١٤,٧٩٤,٠٠٠ درهم) مما نتج عنه صافي خسارة قدرها ٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ربح بقيمة ١,٠٨٩,٠٠٠ درهم) وقد أدرج في بيان الدخل الموحد.

أثناء عملية تقييم الاستثمار العقاري، كان هناك خطأ في تقييم الاستثمار العقاري المدرج في البيانات المالية للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وتم تصويب هذا الخطأ في الفترة الحالية. انظر الإيضاح رقم ٣١ للمزيد من التفاصيل.

١٠ ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ

المجموع ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	مركبات وتحسينات على عقار مستأجر وأثاث وتجهيزات ومعدات ألف درهم	أرض ومبان بنظام التملك الحر ألف درهم	
				التكلفة:
٧٢٢,٢١٢	٤٤,٥٩٤	٢٤١,٥٨٨	٤٣٦,٠٣٠	في ١ يناير ٢٠١٦
٤٢,٥٣٥	٣٤,٥٩٩	٧,٩٣٦	-	إضافات
-	(٣١,٨٨٢)	٣١,٨٨٢	-	تحويلات
(١٦,٣٠٠)	-	(١٦,٣٠٠)	-	حذوفات
(٨٦٥)	-	(٨٦٥)	-	استبعادات
٧٤٧,٥٨٢	٤٧,٣١١	٢٦٤,٢٤١	٤٣٦,٠٣٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
				الاستهلاك:
١٣٤,٤٩٤	-	١٢٥,٣٧٥	٩,١١٩	في ١ يناير ٢٠١٦
٣٤,٣٥٠	-	٣٠,٤٥٩	٣,٨٩١	المحملة للسنة
-	-	-	-	تحويل
(٤,٧٢٢)	-	(٤,٧٢٢)	-	حذوفات
(٨٦٥)	-	(٨٦٥)	-	استبعادات
١٦٣,٢٥٧	-	١٥٠,٢٤٧	١٣,٠١٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
				صافي القيمة الدفترية:
٥٨٤,٣٢٥	٤٧,٣١١	١١٣,٩٩٤	٤٢٣,٠٢٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

المجموع ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	مركبات وتحسينات على عقار مستأجر وأثاث وتجهيزات ومعدات ألف درهم	أرض ومبان بنظام التملك الحر ألف درهم	
				التكلفة:
٥١٣,٣١٥	١٤,٤٤٣	٢١٧,٠٤٦	٢٨١,٨٢٦	في ١ يناير ٢٠١٥
٢١١,٢٢٤	٣٩,٢٦٤	١٧,٧٥٦	١٥٤,٢٠٤	إضافات
-	(٩,١١٣)	٩,١١٣	-	تحويلات
(٢,٣٢٧)	-	(٢,٣٢٧)	-	استبعادات
٧٢٢,٢١٢	٤٤,٥٩٤	٢٤١,٥٨٨	٤٣٦,٠٣٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
				الاستهلاك:
١٠٤,٢٠٠	-	٩٨,٩٤٧	٥,٢٥٣	في ١ يناير ٢٠١٥
٣١,٤٦٥	-	٢٧,٥٩٩	٣,٨٦٦	المحملة للسنة
-	-	-	-	تحويل
(١,١٧١)	-	(١,١٧١)	-	استبعادات
١٣٤,٤٩٤	-	١٢٥,٣٧٥	٩,١١٩	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
				صافي القيمة الدفترية:
٥٨٧,٧١٨	٤٤,٥٩٤	١١٦,٢١٣	٤٢٦,٩١١	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١٠ ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ (تابع)

بلغت تكلفة الأرض بنظام التملك الحر أعلاه ٣٣٨,٣٦٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٣٣٨,٣٦٨,٠٠٠ درهم).

خلال ٢٠١٦، بلغت الإضافات إلى الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ المتعلقة بالمصروفات المنكبة فيما يتعلق بشراء تحسينات على العقار المستأجر وأثاث وتجهيزات ومعدات ٣٤,٥٩٩,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٣٩,٢٦٤,٠٠٠ درهم). عند إكمال المشاريع المرتبطة، تم تحويل ٣١,٨٨٢,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٩,١١٣,٠٠٠ درهم) إلى "مركبات، وتحسينات على عقار مستأجر، وأثاث وتجهيزات، ومعدات".

خلال ٢٠١٦، قامت المجموعة بمراجعة شبكة فروعها وشطب أثاث ومعدات بصادفي قيمة دفترية بلغت ١١,٥٧٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: لا شيء درهم) ناتجة عن إغلاق بعض الفروع.

الموجودات غير الملموسة المتعلقة ببرمجيات الحاسوب مدرجة ضمن المعدات والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بصادفي قيمة دفترية بلغت ٣٢,٠٢٩,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٢١,٥٧٦,٠٠٠ درهم).

١١ موجودات أخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٩١,٨٥٠	٧٩,٥٩٧	فوائد مدينة
٢٩,٣٤٣	١٠٩,٩٦٣	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (إيضاح ٢٤)
٦٣٩,٧٤٢	٦١٦,٤١٠	أوراق قبول
٦٦,٢٥١	٧٠,٣٣٠	مبالغ مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
<u>٨٢٧,١٨٦</u>	<u>٨٧٦,٣٠٠</u>	

١٢ مستحق إلى بنوك

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٦,٤٥٨	١٢,٤٩١	ودائع تحت الطلب
١,٠٣١,٤٨٨	١,٠٨٢,٩٩١	ودائع لأجل
<u>١,٠٣٧,٩٤٦</u>	<u>١,٠٩٥,٤٨٢</u>	

تتضمن الودائع لأجل القروض من خلال اتفاقيات إعادة الشراء بقيمة ٤٤٠,٦٧٦,٠٠٠ درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٦٨٢,٦١٣,٠٠٠ درهم).

١٣ ودائع العملاء

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١١,٥٤٨,٨٢٠	١١,٠٥٤,٣٦٣	ودائع لأجل وتحت الطلب
٤,٧٠١,١٨٣	٤,١٠٨,٨٤٦	حسابات جارية
٥٢٥,٠٤٠	٣٧٤,٨٠٦	حسابات توفير
<u>١٦,٧٧٥,٠٤٣</u>	<u>١٥,٥٣٨,٠١٥</u>	

١٤ قروض متوسطة الأجل

الحركة في القروض متوسطة الأجل خلال السنة كانت على النحو التالي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٢,٠١٩,٦٥٥	٢,٣١٣,٥٤٩	الرصيد كما في ١ يناير
١,٠٢٨,٣٤٤	٥٥٠,٨٤٥	قروض جديدة
(٧٣٤,٤٥٠)	(١,٣٤٠,٣٨٩)	مبالغ مسددة
<u>٢,٣١٣,٥٤٩</u>	<u>١,٥٢٤,٠٠٥</u>	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

البنك العربي المتحد (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٤ قروض متوسطة الأجل (تابع)

يوضح الجدول أدناه تفاصيل فترات الاستحقاق والعملات الأجنبية ومعدلات الفوائد للقروض متوسطة الأجل:

٢٠١٥	٢٠١٦	معدل الفائدة	ثابت/ متغير	العملة	تاريخ الاستحقاق
٣١٩,٣٣٢	٩١,٨٠٨	ليبور + هامش	متغير	(دولار أمريكي)	٢٠١٦
١,٠٥٧,٧٨٠	١,٤٣٢,١٩٧	ليبور + هامش	متغير	دولار أمريكي	٢٠١٧
٩٣٦,٤٣٧	-	ليبور + هامش	متغير	دولار أمريكي	٢٠١٨
<u>٢,٣١٣,٥٤٩</u>	<u>١,٥٢٤,٠٠٥</u>				

١٥ مطلوبات أخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
٧٦,٩٠٤	١٠١,٨٦٢	فوائد مستحقة الدفع
٣٩,٥٧٠	٣٤,٦٦٢	مخصصات متعلقة بالموظفين
٦٩,٤٦٢	٨٢,٨٠٧	القيمة العادلة السالبة للمشتقات (إيضاح ٢٤)
٦٣٩,٧٤٢	٦١٦,٤١٠	أوراق قبول
٤٨,٢٥٨	٧٦,٩٢٦	شيكات غير مقدمة
٩٣,١٩٤	٩٤,٦٥٨	أخرى
<u>٩٦٧,١٣٠</u>	<u>١,٠٠٧,٣٢٥</u>	

مخصصات متعلقة بالموظفين

يتكون إجمالي التزام مستحقات الموظفين:
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
مطلوبات أخرى

٢٠١٥	٢٠١٦
٢٩,١١٥	٣٠,١١٥
١٠,٤٥٥	٤,٥٤٧
<u>٣٩,٥٧٠</u>	<u>٣٤,٦٦٢</u>

وفقاً لقوانين العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين. فيما يلي الحركة في الالتزام المدرج في بيان المركز المالي فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة:

٢٠١٥	٢٠١٦
٣٤,٧٣٢	٢٩,١١٥
٦,٣٨٤	٦,٩٧٠
(١٢,٠٠١)	(٥,٩٧٠)
<u>٢٩,١١٥</u>	<u>٣٠,١١٥</u>

الالتزام كما في ١ يناير
المصروفات المدرجة في بيان الدخل الموحد
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة

الالتزام كما في ٣١ ديسمبر

١٦ رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال

يتكون رأس المال المُصرَّح به والمُصدَّر والمدفوع بالكامل لدى البنك من ١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦ سهم (٢٠١٥: ١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦ سهم) قيمة كل منها درهم واحد.

(ب) احتياطي خاص

وفقاً للمادة رقم ٨٢ من القانون الاتحادي رقم ١٠ لعام ١٩٨٠ في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية، يتعين تحويل ما نسبته ١٠٪ من صافي الأرباح إلى احتياطي خاص غير قابل للتوزيع حتى يبلغ رصيد هذا الاحتياطي ما يُعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع.

١٦ رأس المال والاحتياطيات (تابع)

(ج) احتياطي قانوني

تنص المادة رقم ١٩٢ من قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٨ لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للبنك، على تحويل ما نسبته ١٠٪ من صافي الربح إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ما يُعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع.

(د) احتياطي عام

يمكن استخدام الاحتياطي العام لأي غرض يحدده قرار المساهمين في البنك في اجتماع الجمعية العمومية العادية بناءً على توصية مجلس الإدارة.

(هـ) احتياطي إعادة التقييم

يتم استخدام احتياطي إعادة التقييم لتسجيل الزيادات في القيمة العادلة للأرض بالملكية الحرة والمباني والانخفاضات إلى الحد الذي تتعلق مع هذه الانخفاضات بالزيادة في نفس الأصل المسجل سابقاً ضمن الدخل الشامل الأخر. يتعلق رصيد احتياطي إعادة التقييم بعمليات إعادة تقييم تمت في ٢٠٠٧.

(و) توزيعات الأرباح

لا يقترح أعضاء مجلس الإدارة أي توزيعات نقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: لا شيء). بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، تم اعتماد توزيعات نقدية بلغت ١١٤,٥٨٦,١٤٧ درهم بقيمة ٠,١٠ درهم لكل سهم بقيمة ١ درهم وتوزيعات أرباح غير نقدية بلغت ٢٢٩,١٧٢,٩٩٤ بقيمة ٠,٢٠ درهم لكل سهم بقيمة ١ درهم وتم دفعها في ٢٠١٥.

(ز) تغيرات متراكمة في القيمة العادلة

تتضمن التغيرات المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع وصافي الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية (إن وجدت).

١٧ إيرادات الفوائد

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١,١٠٨,١٥٠	٨٢٧,٨٤٨	فائدة على قروض وسلفيات للعملاء
١٣,٤٧٨	١٥,٧٣٨	فائدة على معاملات أسواق المال ومعاملات بين البنوك
٩٥,٢٠٥	١٠٠,٤٠٢	فائدة على سندات دين استثمارية
<u>١,٢١٦,٨٣٣</u>	<u>٩٤٣,٩٨٨</u>	

١٨ مصاريف الفوائد

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١٦٠,٢٤٦	٢٢٦,٨٩٤	فائدة على ودائع العملاء
٦٩,٣٦٧	٨٣,٤٨٤	فائدة على المعاملات بين البنوك
<u>٢٢٩,٦١٣</u>	<u>٣١٠,٣٧٨</u>	

١٩ صافي إيرادات الرسوم والعمولات

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٦,٠٣٤	٢٠,٥٩٠	رسوم على خطابات الاعتماد والقبولات
٣٤,٦٥٥	٢٥,١٧٢	رسوم على الضمانات
٧٢,٦٤٠	٥٨,١٤٠	رسوم على قروض وسلفيات
(٣٠,٠٨٢)	(٢٠,٠٣٢)	مصاريف عمولات
<u>١٠٣,٢٤٧</u>	<u>٨٣,٨٧٠</u>	

٢٠ إيرادات الصرف الأجنبي

تتكون إيرادات الصرف الأجنبي بشكل رئيسي من أرباح وخسائر بقيمة ٥٧,٤٩٣,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٥٤,١٥٩,٠٠٠ درهم) ناشئة من المتاجرة بالعملة الأجنبية.

٢١ إيرادات تشغيلية أخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٩,٧٠٢	٣٧,٠٣٧	أتعاب مستردة من عملاء
٥,٨٥٠	٥,٤١٩	إيرادات من تحصيلات
(٥,٨٦٩)	٣٣,١٥٨	أخرى
<u>٢٩,٦٨٣</u>	<u>٧٥,٦١٤</u>	

تتضمن الإيرادات الأخرى بشكل رئيسي الأرباح المحققة بقيمة ٣٨,٤٨٧,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٩,٠٥٧,٠٠٠ درهم) من بيع استثمارات متاحة للبيع بما في ذلك تعديلات محاسبة التحوط. تم تعديل الإيرادات الأخرى للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ لاحتساب عدم فاعلية التحوط للقيمة العادلة الذي أدى إلى خسارة قيمتها ١٦,٩٤٩,٠٠٠ درهم (إيضاح رقم ٣٢).

٢٢ مصاريف تشغيلية أخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٣,٠٥٤	٥٤,٣٤٧	تكاليف إشغال وصيانة
٧٩,٦٢٠	٢٧,٨٩١	أتعاب قانونية ومهنية
٤٥,١٣٨	١٩,٠٥٦	مصاريف إدارية أخرى
١,١٥٦	١١,٥٧٨	حذف ممتلكات ومعدات
<u>١٧٨,٩٦٨</u>	<u>١١٢,٨٧٢</u>	

٢٣ ربحية السهم

تستند الربحية الأساسية للسهم الواحد على الأرباح العائدة لحملة الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة، ويتم حسابها على النحو التالي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
درهم	درهم	
(١٨٣,٠٩٦,٠٠٠)	(٥٢٢,٦٩١,٠٠٠)	صافي خسارة السنة
١,١٤٥,٨٦١,٤٧٢	١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية: أسهم عادية بقيمة درهم واحد لكل سهم في بداية السنة
٢٢٩,١٧٢,٢٩٤	-	تأثير توزيعات أسهم منحة مصدرة خلال ٢٠١٥ بواقع ٠,٢٠ درهم لكل سهم بقيمة درهم واحد
١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦	١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦	المتوسط المرجح لعدد الأسهم البالغ قيمة كل منها درهم واحد والقائمة خلال السنة
<u>(٠,١٣)</u>	<u>(٠,٣٨)</u>	الربحية الأساسية للسهم الواحد

تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة للسنة ليشمل تأثير توزيعات الأرباح غير النقدية المصدرة خلال ٢٠١٥.

مبالغ الربحية المحفظة للسهم هي مماثلة للربحية الأساسية للسهم نظراً لعدم قيام البنك بإصدار أي أدوات كان من الممكن أن يكون لها تأثير على ربحية السهم عند الممارسة.

٢٤ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تُبرم المجموعة في سياق العمل الاعتيادي معاملات مع أطراف ذات علاقة تتمثل في مساهمين يملكون تأثيراً جوهرياً على المجموعة، وأعضاء مجلس إدارة المجموعة، وكبار موظفي إدارة المجموعة، وشركات خاضعة لسيطرتهم المباشرة أو غير المباشرة أو يمارسون عليها نفوذاً كبيراً.

فيما يلي الأرصدة القائمة الهامة كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
		<u>مساهمون:</u>
٣,١٨٢	٢,٠٢٢	مبالغ مستحقة من البنوك
١,٧٥٢	١,٧٥٢	مبالغ مستحقة للبنوك
١٤١,٧٠٣	١٦٥,٢٥٤	قروض متوسطة الأجل
		<u>أعضاء مجلس الإدارة:</u>
٣,٢٤١	٥٠١	قروض وسلفيات
٣٧,٠٦٥	٣٦,٠٣٣	ودائع العملاء
٤٥	٤٥	التزامات ومطلوبات محتملة
		<u>أعضاء مجلس الإدارة والمساهمون في المنشآت الأخرى ذات العلاقة:</u>
٢٤٨,٦١١	٢٩٩,٦٧٧	قروض وسلفيات
٩,٣٣٦	٨٥,٥٦٠	استثمارات
١١١,٩٦٥	٧٢	مبالغ مستحقة من البنوك
١٢	٥٠	مبالغ مستحقة للبنوك
٣٠٨,٦٥٩	٢٥٦,٧١١	ودائع العملاء
٢٩٧,٧٩١	٢٨٧,٢٠٥	التزامات ومطلوبات محتملة
		<u>كبار موظفي الإدارة بالمجموعة:</u>
١٥,٨٩٣	١٤,٨٠٣	قروض وسلفيات
٢٨,٠٣٥	٦,١٦٩	ودائع العملاء
		<u>المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة ومنشآت ذات العلاقة وكبار موظفي الإدارة إيرادات فوائد مستحقة</u>
٤,٢٣١	٥,٦٨٧	
١,٠٦٦	٢,٦٤٦	مصاري فوائد مستحقة

٢٤ معاملات الأطراف ذات العلاقة (تابع)

فيما يلي الإيرادات والمصاريف والمشتريات وبيع الاستثمارات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة خلال السنة والمدرجة ضمن بيان الدخل الموحد:

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
		<u>المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة ومنشأتهم ذات العلاقة</u>
١٢,٧٤٤	٢٢,٤٦٥	إيرادات الفوائد
٤,٢٣٦	٩,٣٣٠	مصاريف الفوائد
٦٤٤	-	إيرادات أخرى
٢,٦٤٥	-	أتعاب الإدارة
-	١٠٤	خسارة من بيع استثمارات
-	٥,٥٨٦	شراء استثمارات
-	٣٩,٢٣٦	بيع استثمارات
		<u>كبار موظفي الإدارة</u>
٣١,٥٨٨	٢٨,٣٩٨	منافع قصيرة الأجل
٢,٨٠٤	٧٤٠	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
٣٤,٣٩٢	٢٩,١٣٨	إجمالي تعويضات كبار موظفي الإدارة كما في ٣١ ديسمبر
٢٣٦	٢٤٣	إيرادات الفوائد
١٧	١٨	مصاريف الفوائد

شروط وأحكام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

نشأت الأرصدة المستحقة والمعاملات المذكورة أعلاه في سياق العمل الاعتيادي وتمت على أساس تجاري بحت. الفائدة المحملة على ومن الأطراف ذات العلاقة تمثل الأسعار التجارية الاعتيادية. إن الأرصدة المستحقة في نهاية السنة بلا ضمانات. كما لم تكن هناك أي ضمانات مقدمة أو مستلمة عن أي ذمم مدينة أو دائنة لدى الأطراف ذات العلاقة. ولم ترصد المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أي مخصص عن الديون المشكوك في تحصيلها فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة (٢٠١٥: لا شيء درهم).

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
٢٦	٢٢	عدد كبار موظفي الإدارة

قامت المجموعة باستئجار مساحة مكتبية في مواقع عديدة مملوكة لطرف ذي علاقة. وقد بلغت إيجارات العقارات والمصاريف المرتبطة بها للسنة ما قيمته ٢,٣٣٢,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٢,٣٥٥,٠٠٠ درهم). ويتم التفاوض على إيجارات العقارات في كل سنة وفقا لمعدلات السوق.

تقوم المجموعة، ضمن سياق أعمالها الاعتيادية، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين وتعتمد مدفوعاته على الحركات في سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر مرجعي أو مؤشر. الأدوات المالية المشتقة تتضمن العقود الآجلة والمقايضات.

أنواع منتجات المشتقات

عقود آجلة

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. وهي عقود مصممة يتم التعامل فيها خارج سوق المال. لدى المجموعة تعرض انتماني للأطراف المقابلة للعقود الآجلة.

عقود خيارات

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تنتقل الحق، وليس الالتزام، للمشتري لشراء أو بيع قيمة محددة من الأداة المالية بسعر محدد إما في تاريخ مستقبلي ثابت أو في أي وقت خلال فترة محددة.

عقود مقايضة

عقود المقايضة هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل شرائح السداد مع مرور الوقت بناءً على مبالغ اسمية محددة متعلقة بالحركات في مؤشر أساسي معين مثل معدل الفائدة أو سعر العملة الأجنبية أو مؤشر الأسهم.

وتتعلق عقود مقايضة أسعار الفائدة بعقود تختارها المجموعة مع مؤسسات مالية أخرى تقوم المجموعة بموجبها بتلقي أو دفع سعر فائدة متغير مقابل دفع أو استلام معدل فائدة ثابت، على التوالي. وغالباً ما يتم إجراء مقاصة على تدفقات المدفوعات مع بعضها البعض مع قيام أحد الأطراف بدفع الفرق إلى الطرف الآخر.

وبموجب عقد مقايضة العملات، تدفع المجموعة مبلغاً محدداً بعملة واحدة وتتلقي مبلغاً محدداً بعملة أخرى. ومعظم عقود مقايضة العمولة يتم تسويتها بالإجمالي

غرض المشتقات

تعد المجموعة طرفاً في الأدوات المشتقة في سياق تلبية احتياجات العميل. إضافة إلى ذلك، تستخدم المجموعة مشتقات لأغراض المتاجرة، وكجزء من نشاط إدارة المخاطر لديها، تستخدم المجموعة الأدوات المشتقة لأغراض التحوط من أجل الحد من تعرضها للمخاطر الحالية والمتوقعة، وذلك عن طريق التحوط لبعض المعاملات والتحوط الاستراتيجي مقابل التعرضات في الميزانية العمومية.

وتتطوي المشتقات عادة عند بدايتها على تبادل وعود بتحويل مقابل نقدي صغير أو عدم التحويل. ومع ذلك، فإن هذه الأدوات تتطوي بانتظام على درجة عالية من المديونية وهي متقلبة للغاية. وقد يكون لحركة صغيرة نسبية في قيمة الأصل أو المعدل أو المؤشر الكامن في عقد الأداة المالية المشتقة أثراً جوهرياً على ربح أو خسارة المجموعة.

وقد تعرض المشتقات التي تتم خارج السوق الرئيسية المجموعة إلى مخاطر مرتبطة بغياب سوق الصرف الذي يتم فيه إغلاق مركز مفتوح.

يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة باستخدام عروض الأسعار المعلنة في سوق نشطة أو الأسعار المقدمة من الأطراف المقابلة أو أساليب التقييم، وذلك باستخدام نموذج التقييم الذي تم فحصه مقابل أسعار معاملات السوق الفعلية وأفضل تقدير للمجموعة لأكثر معطيات النموذج ملائمة (إيضاح ٢٨).

تبين الجداول أدناه القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة لأغراض إدارة المخاطر والتحوط المسجلة كموجودات ومطلوبات مع قيمها الاسمية. تمثل القيمة الاسمية قيمة أصل الأداة المشتقة أو قيمة السعر أو المؤشر المرجعي للأداة المشتقة الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

٢٥ استثمارات (تابع)

عرض المشتقات (تابع)

أ. المشتقات المحتفظ بها لإدارة المخاطر

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق

أكثر من ٥ سنوات	١ - ٥ سنوات	٣ أشهر - ١٢ شهراً	خلال ٣ أشهر	القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
-	٣,٦٩٢,٤١٨	٣,٧٩١,٩٧٧	٨,٠٦٦,٠٥٤	١٥,٥٥٠,٤٤٩	(٥٢,٨٢٠)	١٠٠,٩٦٣	عقود آجلة
-	-	١٤٥,٩٨٣	٢٢,٠٣٤	١٦٨,٠١٧	(٨٦٧)	٨٦٧	عقود خيارات العملة الأجنبية
٢١٩,١٧٩	١٩٢,٦٣٦	-	-	٤١١,٨١٥	(٣,٣١٤)	٣,٣١٤	عقود مقايضة أسعار الفائدة
٢١٩,١٧٩	٣,٨٨٥,٠٥٤	٣,٩٣٧,٩٦٠	٨,٠٨٨,٠٨٨	١٦,١٣٠,٢٨١	(٥٧,٠٠١)	١٠٥,١٤٤	

٣١ ديسمبر ٢٠١٥

القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق

أكثر من ٥ سنوات	١ - ٥ سنوات	٣ أشهر - ١٢ شهراً	خلال ٣ أشهر	القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
-	٨٨٠,٥٩٥	٤,١٤٧,٨٢١	٢,٦٢١,٤٧٤	٧,٦٤٩,٨٩٠	(٢٥,١٧١)	٢٧,٠٩٢	عقود آجلة
-	٢٦٤,٤٠٦	٢٦٤,٤٠٦	٢٠٥,٦٤٨	٧٣٤,٤٦٠	(١,١٠٩)	١,١٠٩	عقود خيارات العملة الأجنبية
-	٣٩٧,٥٠٧	-	-	٣٩٧,٥٠٧	(١,٥٦٤)	١,١٤٢	عقود مقايضة أسعار الفائدة
-	١,٥٤٢,٥٠٨	٤,٤١٢,٢٢٧	٢,٨٢٧,١٢٢	٨,٧٨١,٨٥٧	(٢٧,٨٤٤)	٢٩,٣٤٣	

ب. المشتقات المحتفظ بها لغرض التحوط

تحوط القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة

تستخدم المجموعة عقود تحوط معدلات الفائدة للتحوط ضد تعرضها للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات ذات المعدل الثابت فيما يتعلق بمعدلات الفائدة المعيارية. وتتم مطابقة عقود مقايضة معدلات الفائدة بمشتريات محددة للاستثمارات.

ولا تقوم المجموعة بالتحوط ضد مخاطر معدل الفائدة إلا بمقدار معدلات الفائدة المعيارية. والمعدل المعياري هو عنصر من عناصر مخاطر معدلات الفائدة الملحوظة في بيئات ذات صلة. ويتم تطبيق محاسبة التحوط حيثما تلبى علاقات التحوط معايير محاسبة التحوط.

عندما تطبق المجموعة محاسبة تحوط القيمة العادلة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك توقعات بفعالية مرتفعة للأداة المشتقة المصنفة في كل علاقة تحوط في تعويض التغيرات في القيمة العادلة لبند التحوط باستخدام تحليل الانحدار. ويستند التقييم إلى تقييم المقاييس الكمية لنتائج الانحدار.

تم بيان القيمة العادلة للمقايضات في الموجودات (المطلوبات) الأخرى، كما تم إدراج القيمة الدفترية لبند التحوط ضمن بند "الاستثمارات" في بيان المركز المالي الموحد. وقد تم إدراج أرباح القيمة العادلة من المشتقات المحتفظ بها في علاقات تحوط قيمة عادلة مؤهلة وربح وخسارة التحوط لبند التحوط في الإيرادات التشغيلية الأخرى.

ب. مشتقات محتفظ بها لأغراض التحوط (تابع)

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تحتفظ المجموعة بعقود مقايضة أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر الفوائد إلى جانب المبالغ المتعلقة ببند التحوط.

القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

أكثر من ٥ سنوات	١ - ٥ سنوات	٣ أشهر - ١٢ شهراً	خلال ٣ أشهر	القيمة الاسمية ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	القيمة العادلة الموجبة	تحوط الاستثمارات
						ألف درهم	
٩٠٦,٠٥٥	١٥٧,٩٠٩	-	-	١,٠٦٣,٩٦٤	(٢٥,٨٠٦)	٤,٨١٩	
٩٠٦,٠٥٥	١٥٧,٩٠٩	-	-	١,٠٦٣,٩٦٤	(٢٥,٨٠٦)	٤,٨١٩	

القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق

٣١ ديسمبر ٢٠١٥

أكثر من ٥ سنوات	١ - ٥ سنوات	٣ أشهر - ١٢ شهراً	خلال ٣ أشهر	القيمة الاسمية ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	القيمة العادلة الموجبة	تحوط الاستثمارات
						ألف درهم	
٩٩٠,٠٩٠	٣٦,٧٢٣	-	-	١,٠٢٦,٨١٣	(٤١,٦١٨)	-	
٩٩٠,٠٩٠	٣٦,٧٢٣	-	-	١,٠٢٦,٨١٣	(٤١,٦١٨)	-	

تم الإفصاح عن القيمة العادلة لعقود المقايضة في الموجودات/ (المطلوبات) الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

القيمة الدفترية للبند المحوطة مدرجة في بند "الاستثمارات" في بيان المركز المالي الموحد بإجمالي قيمة اسمية تبلغ ١,٠٦٣,٩٦٤,٠٠٠ درهم (٢٠١٥): ١,٠٢٦,٨١٣,٠٠٠ درهم). تتكون هذه البنود المحوطة من أدوات الدين المحتفظ بها كمتاحة للبيع.

خلال ٢٠١٦، أدرجت المجموعة خسارة بقيمة ٣,٣٦٩,٠٠٠ درهم متعلقة بعدم فاعلية التحوط المحتسبة كتغيرات في قيمة أداة التحوط والبند المتحوط كما يلي:

عدم الفاعلية المدرجة
في الربح والخسارة
ألف درهم
(٣,٣٦٩)التغير في القيمة
ألف درهم
٢٠,٧٢٣
(٢٤,٠٩٢)على أدوات التحوط
على بنود التحوط

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المشتقة من احتمالية عجز الطرف المقابل عن السداد، وتقتصر على القيمة العادلة الموجبة للأدوات الملائمة للمجموعة. يتم إبرام ما يقارب ٩٥٪ (٢٠١٥: ٩٥٪) من عقود مشتقات المجموعة مع مؤسسات مالية أخرى.

٢٦ مطلوبات والتزامات طارئة

الالتزامات المرتبطة بالائتمان

تلتزم المجموعة بدفع المبالغ التعاقدية فيما يتعلق بخطابات الضمان والضمانات بالنيابة عن العملاء عند تلبية شروط العقد. وتتمثل المبالغ التعاقدية بمخاطر الائتمان بافتراض أن المبالغ قد تم تقديمها بالكامل والضمانات قد تمت المطالبة بكامل مبلغها بعد الإخفاق في التنفيذ والضمانات والكفالات الأخرى لا قيمة لها، إلا أن إجمالي المبلغ التعاقدى للالتزامات لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية حيث أن العديد من هذه الالتزامات سوف تنتهي أو تنقضي دون تمويلها.

تمثل التزامات القروض الالتزامات التعاقدية بالحصول على القروض. وهذه الالتزامات قابلة للإلغاء وعادة ما يكون لها تواريخ صلاحية محددة أو تشتتل على شروط لإلغائها. وحيث أن الالتزامات قابلة للإلغاء ومن الممكن أن تنتهي دون سحبها وحيث أن الشروط المسبقة للسحب يجب الوفاء بها، ليس من الضروري أن يمثل إجمالي مبالغ العقد المتطلبات النقدية المستقبلية.

فيما يلي التزامات المجموعة المتعلقة بالائتمان:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٦١,٣٥٨	٤٢٠,٥٦٣	مطلوبات طارئة
٣,٠٢٣,٩٧٥	٣,٢١٨,٢٤٣	خطابات اعتماد
<u>٣,٤٨٥,٣٣٣</u>	<u>٣,٦٣٨,٨٠٦</u>	ضمانات
<u>٢,٧٨٤,٦٢٩</u>	<u>٢,٧١٦,٩٦٦</u>	التزامات
		التزامات قروض غير مسحوبة

مقدمة

تقع المخاطر في صلب أنشطة المجموعة ولكنها تدار من خلال عملية متواصلة لتحديدها وقياسها ومراقبتها وفقاً لسقوف المخاطر وضوابط أخرى. تعد عملية إدارة المخاطر عنصراً هاماً في تحقيق الربحية المستمرة للمجموعة ويتحمل كل فرد داخل المجموعة المسؤولية عن المخاطر التي يواجهها فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

تتناول إدارة المخاطر جميع المخاطر، وتشمل مخاطر الائتمان والسيولة والسوق ومخاطر التشغيل، كما تشمل أيضاً العمليات من مرحلة نشوء التعرضات إلى الموافقة عليها والرقابة المستمرة عليها ومراجعتها وصيانتها والإبلاغ عنها. وتغطي إدارة المخاطر أيضاً المؤسسة على المستوى الرفيع وأدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان المشكلة من الإدارة والهيئات والعمليات المتعلقة بأقسام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والالتزام والتدقيق الداخلي.

لا تتضمن عمليات رقابة المخاطر المستقلة مخاطر العمل مثل التغيرات في البيئة والتقنية والقطاع. ويتم مراقبة هذه العمليات من خلال عمليات التخطيط الاستراتيجي لدى المجموعة.

هيكل إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن تحديد ومراقبة المخاطر، إلا أن هناك لجان فرعية تابعة لمجلس الإدارة تعد مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن وضع استراتيجية مخاطر الائتمان ومراقبة العمليات الائتمانية بشكل عام داخل المجموعة والاحتفاظ بمحفظة متنوعة وتفادي تركيزات المخاطر غير المرغوب بها وتحسين الجودة العامة لموجودات المحفظة والالتزام بسياسات الائتمان والتوجيهات التنظيمية.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن مراقبة ومراجعة والتقرير عن الترتيبات الرسمية المتعلقة بالتقارير المالية والسردية للمجموعة وعمليات الرقابة الداخلية والالتزام والتدقيق الداخلي / الخارجي.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إعداد استراتيجية المخاطر وتنفيذ المبادئ والأطر والسياسات لتعزيز هيكل إدارة المخاطر لدى المجموعة إلى معايير أفضل الممارسات. وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر ضمان توفر هياكل رقابة فعالة ومراقبة التعرضات الكلية للمخاطر (تشمل ولا تقتصر على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية).

لجنة مكافآت المجموعة

تعمل لجنة مكافآت المجموعة بالنيابة عن مجلس الإدارة في كافة الشؤون المتعلقة بالحوكمة والمكافآت والترشحات والخطط الاستراتيجية، باستثناء تلك الصلاحيات والإجراءات المحصورة لدى مجلس الإدارة على أساس المخصصات القانونية أو النظام الأساسي. ويناط بلجنة مكافآت المجموعة مسؤولية دعم مجلس الإدارة في الإشراف على خطة المكافآت، وذلك من أجل التأكد من أن المكافآت ملائمة ومتوافقة مع ثقافة البنك والأعمال طويلة الأجل وقابلية تحمل المخاطر والأداء وبيئة الرقابة وأي متطلبات قانونية أو نظامية.

مجموعة إدارة المخاطر

وتتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر وصيانتها لضمان وجود عمليات رقابة مستقلة. وتعمل هذه المجموعة بصورة وثيقة مع المؤسسة التجارية لدعم أنشطتها بالتزامن مع حماية محفظة مخاطر المجموعة. وقد وضعت المجموعة آليات حكيمة لمراقبة المخاطر (العمليات والأنظمة) من أجل ضمان التزام موجودات ومحافظ الموجودات الفردية بمقاييس الشروط والسياسات المتفق عليها. علاوة على ما تقدم، فإن المجموعة تراجع جميع مستندات الائتمان وتقارير سياسات ومحافظ المخاطر وتقدمها إلى لجنة الائتمان ولجنة المخاطر.

لجنة مخاطر الإدارة العامة

لجنة مخاطر الإدارة العامة هي سلطة الموافقة العليا على مستوى الإدارة في كافة جوانب إدارة مخاطر المنشأة، وتشمل هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية والمخاطر التنظيمية ومخاطر السيولة والمخاطر المالية وحوكمة الشركات وشؤون التدقيق لدى البنك (وأي شركات تابعة وزميلة يملك فيها استثمارات استراتيجية). وتقدم لجنة مخاطر الإدارة العامة توصيات حول جميع القضايا المتعلقة بسياسات ومحافظ الاستثمار إلى لجنة المخاطر واللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة.

مقدمة (تابع)

خزينة المجموعة

قسم الخزينة هو المسؤول عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام، كما يعد المسؤول الأول عن إدارة مخاطر التمويل والسيولة لدى المجموعة.

التدقيق الداخلي

يضطلع قسم التدقيق الداخلي بمراجعة عمليات إدارة المخاطر لدى كل المجموعة سنوياً حيث يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات المطبقة والتزام المجموعة بها. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة النتائج التي توصل إليها عن كافة عمليات المراجعة مع الإدارة ويقوم برفع تقارير عن النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نظم قياس المخاطر والإبلاغ عنها

يتم رصد ومراقبة المخاطر بصورة رئيسية على أساس السقوف الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للمجموعة وكذلك مستوى الخطر الذي تكون المجموعة مستعدة لقبوله، مع مزيد من التركيز على قطاعات معينة. وإضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة وتقيم قدرتها العامة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الشامل للمخاطر بجميع أنواعها ونشاطاتها.

يتم فحص المعلومات التي يتم الحصول عليها من جميع الشركات ثم تتم معالجتها من أجل تحديد وتحليل المخاطر ومراقبتها في وقت مبكر. يتم تقديم وشرح هذه المعلومات لمجلس الإدارة ولجنة المخاطر والائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة ورؤساء أقسام العمل. يتضمن التقرير التعرض الكلي لمخاطر الائتمان، والاستثناءات من السقوف، ومعدلات السيولة والتغيرات على محفظة المخاطر. وتتولى الإدارة العليا تقييم مدى ملاءمة مخصص خسائر الائتمان على أساس ربع سنوي. كما يتلقى مجلس الإدارة تقريراً شاملاً كل ثلاثة أشهر حول مخاطر الائتمان ويوفر التقرير جميع المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر الائتمان للمجموعة وتحديثها.

وعلى جميع مستويات المجموعة، يتم إعداد تقارير حول المخاطر لأغراض محددة ويتم توزيعها للتأكد من أن جميع قطاعات العمل لديها أحدث المعلومات الشاملة والضرورية.

يتم تقديم بيانات موجزة إلى الرئيس التنفيذي ولجنة مخاطر الإدارة العامة وجميع أعضاء الإدارة ذوي الصلة في كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر التي اختارتها المجموعة، وذلك يشمل مدى الالتزام بالسقوف والاستثمارات الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أي تطورات أخرى في المخاطر.

الحد من المخاطر

تستخدم المجموعة في إطار إدارتها الشاملة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لمواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

تعتمد المجموعة بصورة فعالة على الضمانات للحد من تعرضها لمخاطر الائتمان.

تركيز المخاطر

تنشأ التركيزات في مخاطر الائتمان من مزاوله عدد من الأطراف المقابلة لأنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تتمتع الأطراف المقابلة بنفس الخصائص الاقتصادية التي يسببها تتأثر مقدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بقدر مماثل نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. تشير التركيزات في المخاطر إلى تأثير أداء المجموعة نسبياً بالمستجدات المؤثرة على قطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية محددة.

وبهدف تفادي زيادة التركيز في المخاطر، تشمل السياسات والإجراءات الخاصة بالمجموعة على إرشادات محددة تهدف إلى المحافظة على تنوع المحفظة. تتم مراقبة وإدارة تركيزات مخاطر الائتمان التي يتم تحديثها وفقاً لذلك.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بالالتزامات / الالتزامات التعاقدية مما يتسبب في تكبد المجموعة خسائر مالية. وتنشأ هذه المخاطر من الإفراض والتمويل التجاري والخزينة والأنشطة الأخرى التي تقوم بها المجموعة. وتتم مراقبة مخاطر الائتمان بفعالية وفقاً لسياسات الائتمان التي تحدد بوضوح عملية تفويض صلاحيات الإفراض والسياسات والإجراءات ذات الصلة. وتنطوي إدارة مخاطر الائتمان أيضاً على مراقبة تركيزات المخاطر حسب قطاع العمل والمنطقة الجغرافية.

وضعت المجموعة إجراءات لمراجعة الجدارة الائتمانية للكشف المبكر عن التغيرات المحتملة في الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة، وكذلك المراجعة المنتظمة للضمانات. سقوف الطرف المقابل تحدد باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد لكل طرف مقابل تصنيفاً للمخاطر. تصنيفات المخاطر خاضعة للمراجعة المنتظمة. وتسمح هذه الإجراءات للمجموعة بتقييم الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها وبتخاذ الإجراءات التصحيحية.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي الموحد، بما في ذلك المطلوبات الطارئة والالتزامات. يتم بيان الحد الأقصى قبل تأثير تخفيف المخاطر باستخدام التعزيزات الائتمانية والتسوية الرئيسية واتفاقيات الضمانات.

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
٢,٩٣٦,٦٣٣	٢,٦٥٨,٩١٢	٥ نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (باستثناء النقد في الصندوق)
٨٦٤,٣٨٦	٣٦٥,٠٧٦	٦ مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
١٥,٦٧١,٦٣١	١٣,٣٤٥,٥٦٢	٧ قروض وسلفيات (بالصافي من المخصصات)
٢,٥٤٩,٦٦٠	٣,٣٠٤,٥٩٦	٨ استثمارات
٧٨٥,٧٤٣	٨٢٤,٤٨٩	١١ موجودات أخرى*
٢٢,٨٠٨,٠٥٣	٢٠,٤٩٨,٦٣٥	* باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً والموجودات المستحوز عليها لتسوية الديون الإجمالي
٤٦١,٣٥٨	٤٢٠,٥٦٣	٢٦ خطابات اعتماد
٣,٠٢٣,٩٧٥	٣,٢١٨,٢٤٣	٢٦ ضمانات
٢,٧٨٤,٦٢٩	٢,٧١٦,٩٦٦	٢٦ التزامات قروض غير مسحوبة
٦,٢٦٩,٩٦٢	٦,٣٥٥,٧٧٢	المجموع
٢٩,٠٧٨,٠١٥	٢٦,٨٥٤,٤٠٧	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

في الحالات التي يتم فيها تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ الظاهرة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان، لكنها لا تشمل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الذي قد ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يدار تركيز المخاطر من حيث العميل / الطرف المقابل على أساس المنطقة الجغرافية وقطاع الأعمال. بلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لأي عميل أو طرف مقابل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ما مقداره ٦٠٠,٨٦٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٦٦٥,٠٩٧,٠٠٠ درهم) قبل مراعاة الضمانات أو التعزيزات الائتمانية الأخرى وما مقداره ٦٠٠,٨٦٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٦٦٥,٠٩٧,٠٠٠ درهم) دون الحماية المذكورة.

يمكن تحليل الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بعد المخصصات ومراعاة أي ضمانات مُحفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى حسب المناطق الجغرافية التالية:

٢٠١٥		٢٠١٦		
مطلوبات طارئة والتزامات ألف درهم	الموجودات ألف درهم	مطلوبات طارئة والتزامات ألف درهم	الموجودات ألف درهم	
٥,٧٤٢,٣٢٠	٢١,٠٦٢,١٨٤	٥,٩٢٨,٥٤٦	١٨,٦٦٨,٧٧٣	الإمارات العربية المتحدة
١٧٤,٤٧٤	١,٣٩١,٥١٥	١٦٨,٩٨٣	١,٣١٢,٣٤٩	دول أخرى في الشرق الأوسط
٧٨,٨٦٨	١٥٧,٦٥٢	٥٩,٢٤٨	١٢٨,١٣٣	أوروبا
٥٠٠	١٠,٥٨٦	-	٢٦٢,٣٠٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٧٣,٨٠٠	١٨٦,١١٦	١٩٨,٩٩٥	١٢٧,٠٧٨	باقي دول العالم
<u>٦,٢٦٩,٩٦٢</u>	<u>٢٢,٨٠٨,٠٥٣</u>	<u>٦,٣٥٥,٧٧٢</u>	<u>٢٠,٤٩٨,٦٣٥</u>	المجموع

فيما يلي تحليل الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان (باستثناء النقد في الصندوق) بعد المخصصات وقيل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى حسب قطاع العمل:

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
٥,٦٣٢,١٧٧	٤,٨٦٦,٩٧٠	الخدمات المالية
٣,٢٩٠,٢٩١	٢,٧٦٦,٣٥٩	التجارة
٢,٣٨٠,٦٥٠	١,٩٩٢,٦٢٨	التصنيع
٢,٨٥١,٦٢٦	٣,٤٩١,٠٥٠	الحكومة والقطاع العام
٧٩٤,٠٩٩	٨٣١,٤٦٦	الإنشاءات
١,٩٩٣,٦٩٢	١,٨٧٢,٨٥٢	خدمات أخرى
٦,٦٨٤,٥٤٣	٥,٦٦٦,٣٠٢	أخرى
<u>٢٣,٦٢٧,٠٧٨</u>	<u>٢١,٤٨٧,٦٢٧</u>	
(٨١٩,٠٢٥)	(٩٨٨,٩٩٢)	
<u>٢٢,٨٠٨,٠٥٣</u>	<u>٢٠,٤٩٨,٦٣٥</u>	ناقصا: مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات

تدار الجودة الائتمانية للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. ويبين الجدول أدناه جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية، استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني للمجموعة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ لم يتأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة

مرتفعة الدرجة	الدرجة القياسية	دون الدرجة القياسية	تأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة	تعرضت للانخفاض فردي في القيمة	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢,٦٥٨,٩١٢	-	-	-	-	٢,٦٥٨,٩١٢
١٠٤,١١٧	٢٦٠,٩٥٩	-	-	-	٣٦٥,٠٧٦
٤٢٤,٥٣٨	٧,٥١٧,٨٣٦	١,٧٠٢,٢٩٣	٣٢٨,٤٥٢	٧٠٣,٢٩١	١٠,٦٧٦,٤١٠
-	٣,٥١٥,٨٣٦	-	٢٠,٢٩٧	١٢٢,٠١١	٣,٦٥٨,١٤٤
٢,٤٦٩,٥٤٨	٨٣٥,٠٤٨	-	-	-	٣,٣٠٤,٥٩٦
١٦٦,٠٨٣	٥٦٧,٧١٨	٩٠,٦٨٨	-	-	٨٢٤,٤٨٩
٥,٨٢٣,١٩٨	١٢,٦٩٧,٣٩٧	١,٧٩٢,٩٨١	٣٤٨,٧٤٩	٨٢٥,٣٠٢	٢١,٤٨٧,٦٢٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٥ لم يتأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة

مرتفعة الدرجة	الدرجة القياسية	دون الدرجة القياسية	تأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة	تعرضت للانخفاض فردي في القيمة	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢,٩٣٦,٦٣٣	-	-	-	-	٢,٩٣٦,٦٣٣
١٩٠,٨٧٦	٦٧٣,٥١٠	-	-	-	٨٦٤,٣٨٦
٣,٤٥٥,٩٢٥	٦,٤٢٢,٦٦٦	٦٦٨,٢٨٣	٦٤٨,٣٦٤	٤٨٠,٨٤١	١١,٦٧٦,٠٧٩
-	٤,٥٩٩,٢١٢	-	٣٥,٠٥٦	١٨٠,٣٠٩	٤,٨١٤,٥٧٧
٢,١٧٦,٨١٥	٣٧٢,٨٤٥	-	-	-	٢,٥٤٩,٦٦٠
٢٠٥,٧٦٥	٥٤٧,٤٢٦	٣٢,٥٥٢	-	-	٧٨٥,٧٤٣
٨,٩٦٦,٠١٤	١٢,٦١٥,٦٥٩	٧٠٠,٨٣٥	٦٨٣,٤٢٠	٦٦١,١٥٠	٢٣,٦٢٧,٠٧٨

تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة

تشمل القروض والسلفيات التي تأخر سدادها تلك القروض والسلفيات التي تأخر سدادها حسب جدول السداد. ولا تعتبر أغلبية القروض التي تأخر سدادها أنها قد تعرضت للانخفاض في القيمة. إن تحليل أعمار القروض والسلفيات التي تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة هو على النحو التالي:

	أقل من ٣٠ يوماً	٣١ إلى ٦٠ يوماً	٦١ إلى ٩٠ يوماً	أكثر من ٩١ يوماً	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٩١,٤٣٩	١٥,٦١٩	٢٦,٤٥٠	٢١٥,٢٤١	٣٤٨,٧٤٩
قروض وسلفيات					
٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٢٢٦,٦٧٦	١٦٥,١٣٠	١٣٦,٠٢٤	١٥٥,٥٩٠	٦٨٣,٤٢٠
قروض وسلفيات					

ما يقارب نسبة ٩٣٪ (٢٠١٥: ٩٥٪) من القروض أعلاه تم تقديمها إلى قطاع الشركات.

القيمة الدفترية لفئات الموجودات المالية داخل الميزانية العمومية التي تم إعادة التفاوض على شروطها

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
قروض وسلفيات	١,٤١٤,٥٥٥	٧٠٨,٥٥٤

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. وتتمثل الأنواع الرئيسية لهذه الضمانات التي تم الحصول عليها في النقد والكفالات والرهنات من الدرجة الأولى والرهنات المتغيرة على الممتلكات العقارية والمركبات والمنشآت والآلات والمخزون والذمم المدينة التجارية. وتحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الأم مقابل القروض التي تقدمها إلى شركاتها التابعة والشركات الأخرى التابعة لمجموعتها. ويعتمد حجم ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف المقابل. يتم تطبيق مبادئ توجيهية بشأن قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم. وعموماً لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية. وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وحسب الضرورة تطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقات المعنية، وتدرس قيمة الضمان أثناء الفحص الدوري للتسهيلات الائتمانية ومدى كفاية مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلفيات.

فيما يلي نسبة التعرضات المضمونة والأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل القروض والسلفيات:

النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به	نسبة التعرض المضمون		قروض رهن للأفراد عملاء شركات
	٢٠١٥	٢٠١٦	
عقارات سكنية	٪١٠٠	٪١٠٠	
ممتلكات ومعدات وعقارات تجارية	٪٣٩	٪٥١	
ورهنات متغيرة على موجودات المجموعة			

مخاطر الائتمان (تابع)

الضمانات المحفوظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى (تابع)

قروض رهن للأفراد

التعرضات لمخاطر الائتمان من قروض الرهن للأفراد برهن وفقاً لنسبة القرض إلى القيمة هو كالتالي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	نسبة القرض إلى القيمة
٤٤٧,٢٠١	٣٣١,٠٦٨	أقل من ٥٠٪
١,٠٠١,٥٤٩	٨٨٩,٤١٠	٥١ - ٧٠٪
٦١٧,١٩٢	٦٤٢,٧١٦	٧١ - ٩٠٪
-	٧,٣٤٣	٩١ - ١٠٠٪
-	٥١٧	أكثر من ١٠٠٪
<u>٢,٠٦٥,٩٤٢</u>	<u>١,٨٧١,٠٥٤</u>	المجموع

يتم احتساب نسبة القرض إلى القيمة كنسبة إجمالي مبلغ القرض إلى قيمة الضمان. ويستثنى من قيمة الضمان أي تعديلات يتم إجراؤها للحصول على الضمان أو بيعه. وتستند قيمة الضمان بالنسبة للقروض برهن سكني إلى قيمة الضمان عند الإنشاء المحدث بناء على التغيرات في مؤشرات أسعار المنازل.

قروض تعرضت لانخفاض في القيمة:

بالنسبة للقروض التي تعرضت لانخفاض في القيمة، تستند قيمة الضمان إلى أحدث عمليات التقييم. وفيما يلي التعرض لمخاطر الائتمان من قروض الأفراد برهن عقاري التي تعرضت لانخفاض في القيمة وفقاً لنسبة القرض إلى القيمة:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	نسبة القرض إلى القيمة
١٠,٠٩٦	٤,٠٠٩	أقل من ٥٠٪
٤١,٣٧١	١٤,٠٧٤	٥١ - ٧٠٪
٧,٢٨٢	٢٥,٠٨٨	أكثر من ٧٠٪
<u>٥٨,٧٤٩</u>	<u>٤٣,١٧١</u>	المجموع

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض في القيمة والممنوحة إلى العملاء من الأفراد (بما فيها الرهونات) ١٢٢,٠١١,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ١٨٠,٣٠٩,٠٠٠ درهم)، كما بلغت قيمة الضمانات القابلة للتحديد المحفوظ بها مقابل تلك القروض والسلفيات ٧٦,٤٠١,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٦٨,٤٣٥,٠٠٠ درهم).

عملاء شركات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض في القيمة والممنوحة إلى العملاء من الشركات ٦٨٧,٦٥٧,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٤٨٠,٨٤١,٠٠٠)، كما بلغت قيمة الضمانات القابلة للتحديد (لا سيما العقارات التجارية) المحفوظ بها مقابل تلك القروض والسلفيات ١٧٨,٩٥٢,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٩٨,٥٢١,٠٠٠ درهم). وبالنسبة لكل قرض، تصل قيمة الضمانات المفصح عنها إلى القيمة الاسمية للقرض المحفوظ به مقابلها.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر المتعلقة بالصعوبات التي قد تواجهها المجموعة عند الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية التي تتم تسويتها بتسليم مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى. وتنشأ مخاطر السيولة نتيجة لاحتمالية عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزامات السداد عند استحقاقها في ظل الظروف العادية والصعبة. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، كما أنها طبقت سياسة لإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر السيولة ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بشكل يومي. وقد قامت المجموعة بإعداد عمليات رقابة داخلية وخطط طوارئ لإدارة مخاطر السيولة. ويتضمن ذلك إجراء تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفير ضمانات من الدرجة العالية يمكن استخدامها لضمان توفر تمويل إضافي عند الحاجة.

وتحتفظ المجموعة بمحفظة موجودات متداولة ومتنوعة من المفترض أن يتم تسهيلها بسهولة في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. وتتملك المجموعة أيضاً تسهيلات ائتمانية ملتزم بها يمكن الحصول عليها للوفاء باحتياجات السيولة لديها. إضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بوديعة إلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تساوي ١٤٪ من الودائع الجارية و ١٪ من الودائع لأجل. ووفقاً لسياسات المجموعة، يتم تقييم مركز السيولة وإدارته في ضوء مجموعة متنوعة من التصورات، مع إيلاء العناية الواجبة لعناصر الضغط المتعلقة بالسوق بشكل عام والمجموعة على وجه التحديد. الجانب الأكثر أهمية هو الاحتفاظ بنسب الحدود النظامية للإقراض إلى الموارد المستقرة والموجودات السائلة المؤهلة إلى إجمالي المطلوبات. وقد تم إدخال نسبة الموجودات السائلة المؤهلة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في سنة ٢٠١٥، وقد استبدلت هذه النسبة نسبة الموجودات السائلة. وتتكون الموجودات السائلة المؤهلة من النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والودائع البنكية قصيرة الأجل وسندات الدين المؤهلة. وقد كانت هذه النسب كما في السنة كما يلي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٨١,٠٪	٧٧,٥٪	نسبة الإقراض إلى الموارد المستقرة
١٨,٧٪	١٩,٢٪	نسبة الموجودات السائلة المؤهلة

وتشدد المجموعة على أهمية الحسابات الجارية والودائع لأجل وحسابات التوفير كمصادر تمويل لقروضها إلى العملاء. ويتم مراقبة هذه الحسابات باستخدام نسبة الإقراض إلى الموارد المستقرة التي تقارن القروض والسلفيات إلى العملاء كنسبة من حسابات العملاء الجارية الأساسية وحسابات التوفير الأساسية للعملاء إلى جانب التمويل لأجل.

مخاطر السيولة (تابع)

حُدثت آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ بيان المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدى دون الأخذ بالاعتبار آجال الاستحقاق السارية وفقاً لما تشير إليه تجربة المجموعة السابقة في الاحتفاظ بالودائع وتوفير الأموال السائلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ كما يلي:

الإجمالي ألف درهم	غير مؤرخ ألف درهم	الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ أشهر ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي لأقل من ١٢ شهراً ألف درهم	من ٦ أشهر إلى ١٢ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	
									الموجودات
									نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٢,٧٦٦,٥٢٨	-	-	-	-	٢,٧٦٦,٥٢٨	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٢,٤٦٦,٥٢٨	
٣٦٥,٠٧٦	-	-	-	-	٣٦٥,٠٧٦	-	١٢٥,٠٠٠	٢٤٠,٠٧٦	مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
١٤,٣٣٤,٥٥٤	-	٩,٦٠٨,٨٥٥	٤,٥١٥,٦٩٥	٥,٠٩٣,١٦٠	٤,٧٢٥,٦٩٩	٦٩٦,٦١٥	٥٣٧,٠٤٢	٣,٤٩٢,٠٤٢	قروض وسلفيات (إجمالي)
٣,٣١٣,٧٥٣	٩,١٥٧	٣,٠٠٩,٦٨٥	١,٩٢٨,٧٥٢	١,٠٨٠,٩٣٣	٢٩٤,٩١١	-	٥٥,٩٠٤	٢٣٩,٠٠٧	استثمارات استثمار عقاري
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ
٥٨٤,٣٢٥	٥٨٤,٣٢٥	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
٨٧٦,٣٠٠	-	٨٢,٤٠٣	٧,٣٠٩	٧٥,٠٩٤	٧٩٣,٨٩٧	١٣٧,٧١٢	١١٨,٠٨٠	٥٣٨,١٠٥	مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات
(٩٨٨,٩٩٢)	-	-	-	-	(٩٨٨,٩٩٢)	-	-	(٩٨٨,٩٩٢)	
٢١,٢٥١,٥٤٤	٥٩٣,٤٨٢	١٢,٧٠٠,٩٤٣	٦,٤٥١,٧٥٦	٦,٢٤٩,١٨٧	٧,٩٥٧,١١٩	٩٨٤,٣٢٧	٩٨٦,٠٢٦	٥,٩٨٦,٧٦٦	مجموع الموجودات
									المطلوبات وحقوق الملكية
									للمساهمين
١,٠٩٥,٤٨٢	-	٤٤٠,٦٧٦	-	٤٤٠,٦٧٦	٦٥٤,٨٠٦	٢٢٠,٣٣٨	-	٤٣٤,٤٦٨	مبالغ مستحقة للبنوك
١٥,٥٣٨,٠١٥	-	٧٦٧,٠١٨	-	٧٦٧,٠١٨	١٤,٧٧٠,٩٩٧	١,٦٠٤,٥٧١	٢,٠١١,٥٢٦	١١,١٥٤,٩٠٠	ودائع العملاء
١,٥٢٤,٠٠٥	-	١,٤٣٢,١٩٧	-	١,٤٣٢,١٩٧	٩١,٨٠٨	٩١,٨٠٨	-	-	قروض متوسطة الأجل
١,٠٠٧,٣٢٥	٣٠,١١٥	٦٧,٤١٢	٢٣,٥٢٣	٤٣,٨٨٩	٩٠٩,٧٩٨	١١٨,٣٩٢	١٠٤,٧٦٤	٦٨٦,٦٤٢	مطلوبات أخرى
٢,٠٨٦,٧١٧	٢,٠٨٦,٧١٧	-	-	-	-	-	-	-	حقوق الملكية للمساهمين
٢١,٢٥١,٥٤٤	٢,١١٦,٨٣٢	٢,٧٠٧,٣٠٣	٢٣,٥٢٣	٢,٦٨٣,٧٨٠	١٦,٤٢٧,٤٠٩	٢,٠٣٥,١٠٩	٢,١١٦,٢٩٠	١٢,٢٧٦,٠١٠	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين
-	(١,٥٢٣,٣٥٠)	٩,٩٩٣,٦٤٠	٦,٤٢٨,٢٣٣	٣,٥٦٥,٤٠٧	(٨,٤٧٠,٢٩٠)	(١,٠٥٠,٧٨٢)	(١,١٣٠,٢٦٤)	(٦,٢٨٩,٢٤٤)	صافي عجز السيولة

البنك العربي المتحد (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

فيما يلي آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

الإجمالي	غير مؤرخ	الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ أشهر	أكثر من ٥ سنوات	١ إلى ٥ سنوات	المجموع الفرعي لأقل من ١٢ شهراً	من ٦ أشهر إلى ١٢ أشهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أقل من ٣ أشهر	الموجودات
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٣,٠٧٥,٣٥٢	-	-	-	-	٣,٠٧٥,٣٥٢	-	-	٣,٠٧٥,٣٥٢	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٨٦٤,٣٨٦	-	-	-	-	٨٦٤,٣٨٦	-	٩١,٨٠٨	٧٧٢,٥٧٨	مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
١٦,٤٩٠,٦٥٦	-	١١,٢٠٤,٦٠٥	٤,٥٤٢,٨٤٧	٦,٦٦١,٧٥٨	٥,٢٨٦,٠٥١	٥٣٤,٧٨٤	٧٩٩,٠١٥	٣,٩٥٢,٢٥٢	قروض وسلفيات (إجمالي)
٢,٥٥٩,٣٥٠	٩,٦٩٠	٢,٣٩٩,٨٨٩	١,٤٣٢,٣٤٦	٩٦٧,٥٤٣	١,٤٩,٧٧١	٥٧,٢٩٦	٥٥,٥٧٠	٣٦,٩٠٥	استثمارات
٧٨,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	استثمار عقاري
٥٨٧,٧١٨	٥٨٧,٧١٨	-	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات وأعمال
٨٢٧,١٨٦	-	٤٠,٧٤٥	-	٤٠,٧٤٥	٧٨٦,٤٤١	٣٤,٢٠٨	١٢٢,٣٢٤	٦٢٩,٩٠٩	رأسمالية قيد التنفيذ
(٨١٩,٠٢٥)	-	-	-	-	(٨١٩,٠٢٥)	-	-	(٨١٩,٠٢٥)	موجودات أخرى
٢٣,٦٦٣,٦٢٣	٦٧٥,٤٠٨	١٣,٦٤٥,٢٣٩	٥,٩٧٥,١٩٣	٧,٦٧٠,٠٤٦	٩,٣٤٢,٩٧٦	٦٢٦,٢٨٨	١,٠٦٨,٧١٧	٧,٦٤٧,٩٧١	مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات
١,٠٣٧,٩٤٦	-	٣٦٧,٢٣٠	-	٣٦٧,٢٣٠	٦٧٠,٧١٦	٥١٩,١٧٣	-	١٥١,٥٤٣	مجموع الموجودات
١٦,٧٧٥,٠٤٣	-	٧٢٨,٢٦٥	-	٧٢٨,٢٦٥	١٦,٠٤٦,٧٧٨	١,٧١٥,٢٤٢	١,٩٩٨,٨٣٠	١٢,٣٣٢,٧٠٦	مبالغ مستحقة للبنوك
٢,٣١٣,٥٤٩	-	١,٩٩٤,٢١٩	-	١,٩٩٤,٢١٩	٣١٩,٣٣٠	-	-	٣١٩,٣٣٠	ودائع العملاء
٩٦٧,١٣٠	٢٩,١١٥	٨٢,٣٠٤	٤٠,١٦٠	٤٢,١٤٤	٨٥٥,٧١١	٣٢,٧١٥	١٢١,٦٧٤	٧٠١,٣٢٢	قروض متوسطة الأجل
٢,٥٦٩,٩٥٥	٢,٥٦٩,٩٥٥	-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
٢٣,٦٦٣,٦٢٣	٢,٥٩٩,٠٧٠	٣,١٧٢,٠١٨	٤٠,١٦٠	٣,١٣١,٨٥٨	١٧,٨٩٢,٥٣٥	٢,٢٦٧,١٣٠	٢,١٢٠,٥٠٤	١٣,٥٠٤,٩٠١	حقوق الملكية للمساهمين
-	(١,٩٢٣,٦٦٢)	١٠,٤٧٣,٢٢١	٥,٩٣٥,٠٣٣	٤,٥٣٨,١٨٨	(٨,٥٤٩,٥٥٩)	(١,٦٤٠,٨٤٢)	(١,٠٥١,٧٨٧)	(٥,٨٥٦,٩٣٠)	صافي عجز السيولة

مخاطر السيولة (تابع)

تحليل المطلوبات المالية من حيث آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه آجال استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصصة. ويتم التعامل مع المبالغ المسددة الخاضعة لفترة إشعار كما لو كان هذا الإشعار سوف يتم تقديمه في الحال. ومع ذلك، تتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد للدفع، ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لما تشير إليه تجربة المجموعة السابقة في الاحتفاظ بالودائع.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ أشهر ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة للبنوك	١٢,٤٩١	٤٢٣,٥٦٠	٢٢٤,١١١	٤٥٦,٣٩٩	-	١,١١٦,٥٦١
ودائع العملاء	٤,٥٣٨,٤٧٥	٦,٦٨٤,٩٨٠	٣,٦٨٦,٨٧٧	٨٠٠,٨٨٨	-	١٥,٧١١,٢٢٠
قروض متوسطة الأجل	-	-	٩٤,٤٨١	١,٤٩٧,٢٧٧	-	١,٥٩١,٧٥٨
مطلوبات أخرى	١٧١,٥٨٦	٣٩٣,٤٦٢	٢٠٩,٤٤٣	١٨,٠٥٢	-	٧٩٢,٥٤٣
مشتقات مالية	-	٦,٥٢٤	١٩,٥٧١	١٠٢,١١٨	٥٧,٥٩٠	١٨٥,٨٠٣
مجموع المطلوبات المالية غير المخصصة	٤,٧٢٢,٥٥٢	٧,٥٠٨,٥٢٦	٤,٢٣٤,٤٨٣	٢,٨٧٤,٧٣٤	٥٧,٥٩٠	١٩,٣٩٧,٨٨٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ أشهر ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة للبنوك	٦,٤٥٨	١٤٥,٢٣٠	٥٢٢,٦١٣	٣٦٩,٤٤٢	-	١,٠٤٣,٧٤٣
ودائع العملاء	٥,١٢٦,٠٢٢	٧,٢٥٧,١٨٦	٣,٧٧٠,٩٤٤	٧٤٩,٤٨١	-	١٦,٩٠٣,٦٣٣
قروض متوسطة الأجل	-	٣١٩,٥٥٢	-	٢,٠٧٥,٩٠٢	-	٢,٣٩٥,٤٥٤
مطلوبات أخرى	١٤١,٤٥٢	٤٧٨,٧٠٦	١٤٠,٧٩٦	٣٠,٦٩٥	-	٧٩١,٦٤٩
مشتقات مالية	-	٦,٦٨٢	٢٠,٠٤٥	١٠١,٢٣٦	٧٤,٢٢٧	٢٠٢,١٩٠
مجموع المطلوبات المالية غير المخصصة	٥,٢٧٣,٩٣٢	٨,٢٠٧,٣٥٦	٤,٤٥٤,٣٩٨	٣,٢٢٦,٧٥٦	٧٤,٢٢٧	٢١,٣٣٦,٦٦٩

تمثل الأدوات المالية المشتقة الموضحة في الجدول أعلاه إجمالي التدفقات النقدية المخصصة. ومع ذلك، قد تتم تسوية هذه المبالغ بالإجمالي أو بالصافي. ويبين الجدول التالي مطابقة تلك المبالغ مع قيمها الدفترية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ أشهر ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
- تدفقات نقدية مستلمة	-	٢,٥٢٨	٨,٥٧٧	٧٠,٥١٤	٥١,٩٤٧	١٣٣,٥٦٦
- تدفقات نقدية مدفوعة	-	(٦,٥٢٤)	(١٩,٥٧١)	(١٠٢,١١٨)	(٥٧,٥٩٠)	(١٨٥,٨٠٣)
صافي	-	(٣,٩٩٦)	(١٠,٩٩٤)	(٣١,٦٠٤)	(٥,٦٤٣)	(٥٢,٢٣٧)
المخصصة بالأسعار المطبقة بين البنوك	-	(٣,٩٥٦)	(١٠,٨٧٢)	(٣١,٠٦٣)	(٥,٥٢٢)	(٥١,٤١٣)

مخاطر السيولة (تابع)

تحليل المطلوبات المالية من حيث آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ أشهر ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
-	١,٧٨٠	٦,٨١٨	٥٨,١٢٤	٥٨,٠٠٨	١٢٤,٧٣٠	-
-	(٦,٦٨٢)	(٢٠,٠٤٥)	(١٠١,٢٣٦)	(٧٤,٢٢٧)	(٢٠٢,١٩٠)	-
-	(٤,٩٠٢)	(١٣,٢٢٧)	(٤٣,١١٢)	(١٦,٢١٩)	(٧٧,٤٦٠)	-
-	(٤,٨٧٢)	(١٣,١٢٤)	(٤٢,٥٠٠)	(١٥,٩٠٤)	(٧٦,٤٠٠)	-
صافي						
المخصومة بالأسعار المطبقة بين البنوك						

ويظهر الجدول التالي آجال الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات المحتملة والالتزامات للمجموعة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ أشهر ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
-	٢,٣٤٥,٨٧٦	١,٠٥٩,٨٣٧	٢٣٣,٠٩٣	-	-	٣,٦٣٨,٨٠٦
٢,٧١٦,٩٦٦	-	-	-	-	-	٢,٧١٦,٩٦٦
٢,٧١٦,٩٦٦	٢,٣٤٥,٨٧٦	١,٠٥٩,٨٣٧	٢٣٣,٠٩٣	-	-	٦,٣٥٥,٧٧٢
-	٢,٣٥٧,٢٨٦	٨٥٢,٠٧٧	٢٧٥,٩٧٠	-	-	٣,٤٨٥,٣٣٣
٢,٧٨٤,٦٢٩	-	-	-	-	-	٢,٧٨٤,٦٢٩
٢,٧٨٤,٦٢٩	٢,٣٥٧,٢٨٦	٨٥٢,٠٧٧	٢٧٥,٩٧٠	-	-	٦,٢٦٩,٩٦٢
مطلوبات محتملة						
التزامات						
المجموع						

لا تتوقع المجموعة أن يتم سحب كافة المطلوبات المحتملة والالتزامات قبل انتهاء الالتزامات، وبالتالي يتوقع أن تكون التدفقات النقدية الفعلية أقل بكثير من تلك الظاهرة في الجدول أعلاه.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في معدلات الفائدة ومعدلات صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة ذلك على أساس مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. وتتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الفائدة نتيجة لحالات عدم التطابق أو الفروق في قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي يحين أجلها أو يُعاد تسعيرها في فترة معينة. وقد قام مجلس الإدارة بوضع سقف للفروق في معدلات الفائدة لفترات محددة. وتتم مراقبة المراكز على أساس يومي، كما يتم استخدام استراتيجيات التحوط لإبقاء هذه المراكز ضمن الحدود الموضوعه.

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بصورة رئيسية من خلال مراقبة الفروق في معدلات الفائدة ووضع حدود معتمدة مسبقاً لفئات إعادة التسعير. لجنة الموجودات والمطلوبات هي هيئة مراقبة الالتزام بهذه الحدود، ويتم مساعدتها من قبل قسم الخزينة في أنشطة المراقبة اليومية.

ويخلص الجدول التالي مركز حساسية أسعار الفائدة بنهاية السنة. وفيما يلي ملخص مركز الفروق في أسعار الفائدة لدى البنك للمحافظ غير التجارية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ الموجودات	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ أشهر ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	حساس لغير الفائدة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٩٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	-	-	١,٥٦٦,٥٢٨	٢,٧٦٦,٥٢٨
مبالغ مستحقة من بنوك أخرى	٦٥,٦٥٤	١٢٥,٠٠٠	-	-	١٧٤,٤٢٢	٣٦٥,٠٧٦
قروض وسلفيات	٧,٥٣٠,٢٣٨	١,٣٢٠,٠٩١	٣,٧٣٦,٥٨٩	٧٥٨,٦٤٤	-	١٣,٣٤٥,٥٦٢
استثمارات	٢٣٩,٠٠٧	٥٥,٩٠٤	١,٠٨٠,٩٣٣	١,٩٢٨,٧٥٢	٩,١٥٧	٣,٣١٣,٧٥٣
استثمار عقاري	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	٥٨٤,٣٢٥	٥٨٤,٣٢٥
وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	٨٧٦,٣٠٠	٨٧٦,٣٠٠
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	٨,٧٣٤,٨٩٩	١,٨٠٠,٩٩٥	٤,٨١٧,٥٢٢	٢,٦٨٧,٣٩٦	٣,٢١٠,٧٣٢	٢١,٢٥١,٥٤٤
المطلوبات وحقوق الملكية						
للمساهمين						
مبالغ مستحقة للبنوك	١,٠٨٢,٩٩١	-	-	-	١٢,٤٩١	١,٠٩٥,٤٨٢
ودائع العملاء	٦,٨٩٠,٢٥٤	٣,٥٢٨,٧٩٢	٧٥٨,٥٦٥	-	٤,٣٦٠,٤٠٤	١٥,٥٣٨,٠١٥
قروض متوسطة الأجل	١,٥٢٤,٠٠٥	-	-	-	-	١,٥٢٤,٠٠٥
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	١,٠٠٧,٣٢٥	١,٠٠٧,٣٢٥
حقوق الملكية للمساهمين	-	-	-	-	٢,٠٨٦,٧١٧	٢,٠٨٦,٧١٧
مجموع المطلوبات	٩,٤٩٧,٢٥٠	٣,٥٢٨,٧٩٢	٧٥٨,٥٦٥	-	٧,٤٦٦,٩٣٧	٢١,٢٥١,٥٤٤
وحقوق الملكية للمساهمين	(٧٦٢,٣٥١)	(١,٧٢٧,٧٩٧)	٤,٠٥٨,٩٥٧	٢,٦٨٧,٣٩٦	(٤,٢٥٦,٢٠٥)	-
ضمن الميزانية العمومية						
خارج الميزانية العمومية	١,٠٦٣,٩٦٤	-	-	-	١٦,١٣٠,٢٨١	١٧,١٩٤,٢٤٥
العجز المتركم لحساسية أسعار	٣٠١,٦١٣	(١,٤٢٦,١٨٤)	٢,٦٣٢,٧٧٣	٥,٣٢٠,١٦٩	١٧,١٩٤,٢٤٥	-
الفائدة						

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ أشهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	حساس لغير الفائدة	القيمة الدفترية
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى						
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي						
٨٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	٢,٢٧٥,٣٥٢	٣,٠٧٥,٣٥٢
٥٩٤,٨٩٢	٩١,٨٠٨	-	-	-	١٧٧,٦٨٦	٨٦٤,٣٨٦
٥,٨٨٨,٣٩١	١,٦٤٠,٢٣٦	٦,٧٣٥,١٦٠	١,٤٠٧,٨٤٤	-	-	١٥,٦٧١,٦٣١
٧٣,٦٢٨	١١٢,٨٦٦	٩٦٧,٥٤٣	١,٣٩٥,٦٢٦	-	٩,٦٨٧	٢,٥٥٩,٣٥٠
-	-	-	-	-	٧٨,٠٠٠	٧٨,٠٠٠
استثمار عقاري						
ممتلكات ومعدات						
-	-	-	-	-	٥٨٧,٧١٨	٥٨٧,٧١٨
-	-	-	-	-	٨٢٧,١٨٦	٨٢٧,١٨٦
وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ						
موجودات أخرى						
٧,٣٥٦,٩١١	١,٨٤٤,٩١٠	٧,٧٠٢,٧٠٣	٢,٨٠٣,٤٧٠	-	٣,٩٥٥,٦٢٩	٢٣,٦٦٣,٦٢٣
مجموع الموجودات						
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين						
حقوق الملكية						
٨٦١,١٨٣	١٧٠,٣٠٥	-	-	-	٦,٤٥٨	١,٠٣٧,٩٤٦
٧,٦٢٠,٢٣٦	٣,٦٣٢,٤٢٦	٧٠٨,٣٨٧	-	-	٤,٨١٣,٩٩٤	١٦,٧٧٥,٠٤٣
١,٧١٤,٨٠٤	٥٩٨,٧٤٥	-	-	-	-	٢,٣١٣,٥٤٩
-	-	-	-	-	٩٦٧,١٣٠	٩٦٧,١٣٠
-	-	-	-	-	٢,٥٦٩,٩٥٥	٢,٥٦٩,٩٥٥
مطلوبات أخرى						
أموال المساهمين						
١٠,١٩٦,٢٢٣	٤,٤٠١,٤٧٦	٧٠٨,٣٨٧	-	-	٨,٣٥٧,٥٣٧	٢٣,٦٦٣,٦٢٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين						
(٢,٨٣٩,٣١٢)	(٢,٥٥٦,٥٦٦)	٦,٩٩٤,٣١٦	٢,٨٠٣,٤٧٠	(٤,٤٠١,٩٠٨)	-	-
حساسية أسعار الفائدة						
(٢,٨٣٩,٣١٢)	(٥,٣٩٥,٨٧٨)	١,٥٩٨,٤٣٨	٤,٤٠١,٩٠٨	-	-	-
العجز المتراكم لحساسية أسعار الفائدة						

يوضح الجدول التالي مدى تأثير التغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الفائدة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى على نتائج بيان الدخل للمجموعة.

إن تأثير الحساسية على بيان الدخل الموحد يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفوائد على صافي إيرادات الفوائد لسنة واحدة، بناءً على الموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية المحملة بأسعار فائدة متغيرة المحتفظ بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بما في ذلك تأثير أدوات التحوط.

٢٠١٥	التغير في نقاط	٢٠١٦	التغير في نقاط	حقوق الملكية
حساسية صافي إيرادات الفوائد	التغير في نقاط الأساس الموجودات	حساسية صافي إيرادات الفوائد	التغير في نقاط الأساس الموجودات	الزيادة في المعدل
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	الانخفاض في المعدل
٧,٧١٠	٢٥+	١٦,٠٥١	٢٥+	
(٧,٧١٠)	٢٥-	(١٦,٠٥١)	٢٥-	

تتعلق حساسية معدلات الفائدة المبينة أعلاه بشكل رئيسي بالدولار الأمريكي حيث أن المجموعة لا تخضع لصافي تعرض جوهري للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية المحملة بأسعار فائدة متغيرة والمقومة بعملات أخرى.

ويتعرض البنك أيضاً إلى مخاطر القيمة العادلة الناشئة من محفظة السندات بمعدلات ثابتة غير المحوطة. ويؤدي التغير في القيمة العادلة لهذه السندات بنسبة +/-%٥ إلى تغير في احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية بقيمة ١,٥٠٠,٠٠٠ درهم (٢٠١٥: ٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم).

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. حددت المجموعة سقوفاً على المراكز من حيث العملة. ويتم مراقبة المراكز يومياً وتستخدم استراتيجيات التحوط للتأكد من التزام المراكز بالسقوف الموضوعه.

بما أن سعر صرف الدرهم الإماراتي ومعظم عملات دول مجلس التعاون الخليجي مربوطه حالياً بالدولار الأمريكي، فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر كبيرة للعملة.

تشير الجداول أدناه إلى العملات التي تواجه المجموعة تعرضاً كبيراً لمخاطرها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ على موجوداتها ومطلوباتها النقدية وتدفقاتها النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل أثر حركة سعر العملة المحتمل بشكلٍ معقولٍ مقابل الدرهم الإماراتي، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة في بيان الدخل الموحد (بسبب القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية الحساسة للتغير في سعر العملة) وحقوق الملكية.

العملة	٢٠١٦		٢٠١٥	
	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على الربح ألف درهم	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على الربح ألف درهم
يورو	١٠+	٧	١٠+	(٨)
جنية استرليني	١٠+	(١)	١٠+	١

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناجمة عن تعطل الأنظمة أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً لسمعة المجموعة أو أن يكون لها تداعيات قانونية أو تنظيمية أو أن تؤدي إلى خسارة مالية. لا تتوقع المجموعة القضاء على جميع مخاطر التشغيل، ولكن قد تستطيع المجموعة إدارة هذه المخاطر من خلال آليات الرقابة ورصد المخاطر المحتملة والتصدي لها. تشمل الضوابط الرقابية الفصل الفعال بين الواجبات، وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية، واليات تقييد الموظفين وتقييمهم بما في ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

لأغراض تقديم التقارير إلى المسؤولين الرئيسيين عن اتخاذ القرارات التشغيلية، تم تنظيم أنشطة المجموعة في أربعة قطاعات:

- قطاع الخدمات المصرفية للشركات - يتولى بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات التجارية.
- قطاع الخدمات المصرفية للأفراد - يتولى بشكل رئيسي إدارة ودائع العملاء الأفراد، وتقديم قروض للمستهلكين، وتسهيلات السحب على المكشوف، وتسهيلات بطاقات الائتمان، وتسهيلات تحويل الاموال، إضافة إلى الخدمات المصرفية الإسلامية.
- قطاع الخزينة - يتولى بشكل رئيسي تقديم خدمات الأسواق المالية، والتداول، والخزينة، بالإضافة إلى إدارة عمليات التمويل الخاصة بالمجموعة بما في ذلك الإشراف على عمليات شركة الصدارة للاستثمار.
- أخرى - تشمل محفظة الإقراض غير الأساسية للشركات الصغيرة والمتوسطة والقروض الشخصية إلى أصحاب المشاريع الذين يعملون لحسابهم الخاص وأقسام المركز الرئيسي للبنك.

تجري المعاملات ما بين القطاعات وفقاً للمعدلات الحالية في السوق على أساس تجاري بحت. وتخضم / تضاف الفوائد في قطاعات الأعمال على أساس نسبة إجمالية تُقارب التكلفة الهامشية للأموال.

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

المجموع ألف درهم	أخرى ألف درهم	الخزينة ألف درهم	الخدمات المصرفية للأفراد ألف درهم	الخدمات المصرفية للشركات ألف درهم	
٦٣٣,٦١٠	١٤٦,٤٣٢	٣٨,٠٨٩	١٢٥,٣٤١	٣٢٣,٧٤٨	صافي إيرادات الفوائد
٢٢٧,٧٥٩	٤,١٦٩	٨٢,١٢٦	٣٣,٦٧٣	١٠٧,٧٩١	إيرادات تشغيلية أخرى
(٣٧٢,٦٢٦)	(٢٠,٦٧٣)	(٤٠,٨٦٣)	(١٣٧,٦٨٨)	(١٧٣,٤٠٢)	مصاريف تشغيلية
(١,٠١١,٤٣٤)	(٤٤٠,٤١٩)	-	(٦٦,٣٩٠)	(٥٠٤,٦٢٥)	صافي خسائر انخفاض القيمة
<u>(٥٢٢,٦٩١)</u>	<u>(٣١٠,٤٩١)</u>	<u>٧٩,٣٥٢</u>	<u>(٤٥,٠٦٤)</u>	<u>(٢٤٦,٤٨٨)</u>	أرباح / خسائر السنة
<u>٤٢,٥٣٥</u>	<u>٨٥١</u>	<u>٣,٨٢٨</u>	<u>٢٣,٣٩٤</u>	<u>١٤,٤٦٢</u>	نفقات رأسمالية - ممتلكات ومعدات
					في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
<u>٢١,٢٥١,٥٤٤</u>	<u>٦٤٠,٦٠٥</u>	<u>٦,٥٥٥,٣٢٠</u>	<u>٣,٣٦٧,٠٨٦</u>	<u>١٠,٦٨٨,٥٣٣</u>	موجودات القطاع
<u>١٩,١٦٤,٨٢٧</u>	<u>٢٣٠,٧٧٢</u>	<u>٢,٧٠٢,٢٩٤</u>	<u>٤,٣١٨,٧٠٤</u>	<u>١١,٩١٣,٠٥٧</u>	مطلوبات القطاع

٢٨ تحليل القطاعات (تابع)

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

المجموع ألف درهم	أخرى ألف درهم	الخبزينة ألف درهم	الخدمات المصرفية للأفراد ألف درهم	الخدمات المصرفية للشركات ألف درهم	
٩٨٧,٢٢٠	٣٤٨,٤٩٣	٤٤,٠٤٨	١٦٩,٣٠٢	٤٢٥,٣٧٧	صافي إيرادات الفوائد
٢٠٨,٨٧٧	٣٠,٤٣٦	٤٣,٧٤٣	٢٥,٩٩٧	١٠٨,٧٠١	إيرادات تشغيلية أخرى
(٤٩١,٤٠٢)	(٦٠,٨٠٧)	(٤٤,٨٩١)	(٢٠٦,٢١٠)	(١٧٩,٤٩٤)	مصاريف تشغيلية
(٨٨٧,٧٩١)	(٤٠٥,٠٥٣)	-	(١١٥,٨١١)	(٣٦٦,٩٢٧)	صافي خسائر انخفاض القيمة
<u>(١٨٣,٠٩٦)</u>	<u>(٨٦,٩٣١)</u>	<u>٤٢,٩٠٠</u>	<u>(١٢٦,٧٢٢)</u>	<u>(١٢,٣٤٣)</u>	أرباح / (خسائر) السنة
<u>٢١١,٢٢٤</u>	<u>٨,٤٤٨</u>	<u>١٦,٨٩٨</u>	<u>٧٣,٩٢٨</u>	<u>١١١,٩٥٠</u>	نفقات رأسمالية - ممتلكات ومعدات
					في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
<u>٢٣,٦٦٣,٦٢٣</u>	<u>١,٧٨٦,٦٦٣</u>	<u>٦,٤٩٩,٠٨٨</u>	<u>٤,٠٨٧,١٩٧</u>	<u>١١,٢٩٠,٦٧٥</u>	موجودات القطاع
<u>٢١,٠٩٣,٦٦٨</u>	<u>٧٧٢,٨٥٣</u>	<u>٣,٣٥١,٤٩٥</u>	<u>٤,٥١٤,٢٧٢</u>	<u>١٢,٤٥٥,٠٤٨</u>	مطلوبات القطاع

تعمل المجموعة في منطقة جغرافية واحدة فقط، وهي الشرق الأوسط. وعليه، لم يتم تقديم التحاليل الجغرافية للإيرادات التشغيلية وصافي الأرباح وصافي الموجودات.

٢٩ القيم العادلة للأدوات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة

تستخدم المجموعة المستويات التالية لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

- المستوى الأول - الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.
- المستوى الثاني - أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث - أساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات جديرة بالملاحظة في السوق.

٢٩ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

الأدوات والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة

يعرض الجدول التالي تحليل الأدوات المالية والموجودات المدرجة بالقيمة العادلة بحسب تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة:

المجموع ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
				استثمارات متاحة للبيع مدرجة
١,٣٢٩,٨٠٦	-	-	١,٣٢٩,٨٠٦	سندات دين حكومية
١,٩٧٤,٧٩٠	-	-	١,٩٧٤,٧٩٠	سندات دين أخرى
٩,٠٨١	-	-	٩,٠٨١	أدوات حقوق ملكية
٧٦	٧٦	-	-	غير مدرجة
				أدوات حقوق ملكية
٣,٣١٣,٧٥٣	٧٦	-	٣,٣١٣,٦٧٧	المجموع
-	-	-	-	استثمار عقاري
١٠٠,٩٦٣	-	١٠٠,٩٦٣	-	موجودات مشتقة
٨,١٣٣	-	٨,١٣٣	-	عقود آجلة
٨٦٧	-	٨٦٧	-	عقود مقايضة أسعار الفائدة
				عقود مقايضة العملات
١٠٩,٩٦٣	-	١٠٩,٩٦٣	-	المجموع
٣,٤٢٣,٧١٦	٧٦	١٠٩,٩٦٣	٣,٣١٣,٦٧٧	مجموع الموجودات المالية
٥٢,٨٢٠	-	٥٢,٨٢٠	-	مطلوبات مشتقة
٢٩,١٢٠	-	٢٩,١٢٠	-	عقود آجلة
٨٦٧	-	٨٦٧	-	مقايضات أسعار الفائدة
				خيارات العملات
٨٢,٨٠٧	-	٨٢,٨٠٧	-	مجموع المطلوبات المالية

الأدوات المالية والموجودات المدرجة بالقيمة العادلة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
استثمارات متاحة للبيع				
مدرجة				
سندات دين حكومية	١,٠١٧,٤٤٥	-	-	١,٠١٧,٤٤٥
سندات دين أخرى	١,٥٣٢,٢١٥	-	-	١,٥٣٢,٢١٥
أدوات حقوق ملكية	٩,٦١٤	-	-	٩,٦١٤
استثمارات غير مدرجة	-	-	-	-
أدوات حقوق ملكية	-	-	-	-
المجموع	٢,٥٥٩,٢٧٤	-	-	٢,٥٥٩,٢٧٤
استثمارات عقارية				
موجودات مشتقة				
عقود آجلة	-	٢٧,٠٩٢	-	٢٧,٠٩٢
عقود مقايضة أسعار الفائدة	-	١,١٤٢	-	١,١٤٢
عقود مقايضة العملات	-	١,١٠٩	-	١,١٠٩
المجموع	-	٢٩,٣٤٣	-	٢٩,٣٤٣
مجموع الموجودات المالية	٢,٥٥٩,٢٧٤	١٢٥,٣٤٣	٧٦	٢,٦٨٤,٦٩٣
أدوات مالية مشتقة				
عقود آجلة	-	٢٥,١٧١	-	٢٥,١٧١
مقايضات أسعار الفائدة	-	٤٣,١٨٢	-	٤٣,١٨٢
خيارات العملات	-	١,١٠٩	-	١,١٠٩
مجموع المطلوبات المالية	-	٦٩,٤٦٢	-	٦٩,٤٦٢

مبين أدناه طرق تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والموجودات المدرجة بالقيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم، ويشمل ذلك الافتراضات المقدرة من قبل المجموعة التي يمكن أن يستخدمها أي مشارك في السوق عند تقييم الأدوات.

مشتقات

تتكون منتجات المشتقات المقاسة باستخدام أسلوب تقييم إلى جانب المعطيات الملحوظة في السوق بشكل رئيسي من عقود مقايضة أسعار الفائدة وعقود خيارات العملات وعقود الصرف الأجنبي الآجلة. وتتضمن أكثر أساليب التقييم استخداماً نماذج الأسعار الآجلة والمقايضة باستخدام حسابات القيمة. تتضمن النماذج معطيات مختلفة من بينها الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة وعقود الصرف الأجنبي الفورية والآجلة ومنحنيات أسعار الفائدة.

استثمارات متاحة للبيع

تتكون الاستثمارات المالية المقيمة باستخدام أسلوب التقييم أو نماذج الأسعار بشكل رئيسي من أسهم غير مدرجة. يتم تقييم هذه الموجودات باستخدام نماذج تتضمن أحياناً بيانات السوق القابلة للملاحظة فقط وفي أوقات أخرى تستخدم البيانات الملحوظة وغير الملحوظة. المدخلات القابلة للملاحظة للنماذج تتضمن الافتراضات المتعلقة بالأداء المالي المستقبلي للشركة المستثمر فيها ومخاطرها والافتراضات الاقتصادية بشأن قطاع الأعمال والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة المستثمر فيها.

استثمار عقاري

تتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية بناءً على القيمة العادلة مما يعكس ظروف السوق في تاريخ التقرير. ويتم تقييم تقديرات التقييم هذه سنوياً على الأقل من قبل خبير خارجي مستقل بناءً على نموذج تقييم يوصي به مجلس معايير التقييم الدولية.

٢٩ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

الأدوات المالية والموجودات المدرجة بالقيمة العادلة (تابع)

الحركة في المستوى الثالث للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

لا توجد حركات بين مستويات الأدوات المالية خلال السنة الحالية (٢٠١٥: لا شيء درهم).

الأرباح أو الخسائر للأدوات المالية من المستوى الثالث المدرجة في الربح أو الخسارة للسنة:

لم يتم إدراج أرباح أو خسائر للأدوات المالية من المستوى الثالث في الربح أو الخسارة للسنة (٢٠١٥: لا شيء درهم).

التأثير على القيمة العادلة للأدوات المالية من المستوى الثالث التي تم قياسها بالقيمة العادلة للتغيرات في الافتراضات الرئيسية

إن التأثير على القيمة العادلة للأدوات من المستوى الثالث باستخدام افتراضات بديلة محتملة بشكل معقول حسب فئة الأداة ضئيل.

الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة

تشتمل القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والمبالغ المستحقة من بنوك، والقروض والسلفيات، والموجودات الأخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً)، والمبالغ المستحقة للبنوك، وودائع العملاء، والمطلوبات الأخرى التي يتم تصنيفها ضمن المستوى الثاني على أساس المعطيات الجديرة بالملاحظة في السوق. إن القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية.

فيما يلي الأساليب والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

موجودات تقارب قيمها العادلة قيمها الدفترية

بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية ذات فترات الاستحقاق القصيرة (أقل من ثلاثة أشهر)، من المفترض أن القيم الدفترية تقارب قيمها العادلة. يتم تطبيق هذا الافتراض للودائع تحت الطلب وحسابات التوفير ذات فترات الاستحقاق غير المحددة.

أدوات مالية بأسعار ثابتة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بأسعار ثابتة والمدرجة بالتكلفة المطفأة من خلال مقارنة أسعار الفائدة السوقية عند تسجيلها المبدئي بأسعار السوق الحالية للأدوات المالية المشابهة. تستند القيمة العادلة المقدرة للودائع المحملة بفائدة ثابتة على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة السائدة في أسواق المال للديون التي تحمل نفس الائتمان ونفس فترة الاستحقاق. بالنسبة للأدوات الأخرى ذات الأسعار المتغيرة، يتم تعديلها لتعكس التغير في هوامش الائتمان المطلوبة منذ التسجيل المبدئي بالأداة.

٣٠ كفاية رأس المال

تدير المجموعة بشكل فعال الهيكل الرأسمالي لتغطية المخاطر المتأصلة في العمل. وتتم مراقبة كفاية رأس مال المجموعة باستخدام، من بين مقاييس أخرى، القواعد والنسب الموضوعة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ("قواعد / نسب بازل") والتي يتبناها مصرف الإمارات العربية المتحدة في الإشراف على البنك.

إدارة رأس المال

إن أهداف المجموعة الرئيسية من إدارة رأس المال هي ضمان التزام المجموعة بالمتطلبات الرأسمالية المفروضة من جهات خارجية ومحافظة المجموعة على تصنيف انتماني قوي ومعدلات رأسمالية صحية من أجل دعم أعمال المجموعة وزيادة حصص المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة قاعدة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. ومن أجل المحافظة على قاعدة رأس المال أو تعديلها، فقد تقوم المجموعة بتعديل قيمة دفعات توزيعات الأرباح الموزعة على المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة. لم تطرأ أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٣٠ كفاية رأس المال (تابع)

فيما يلي حسابات نسبة المخاطر للموجودات، وفقاً لإرشادات كفاية رأس المال طبقاً لاتفاقية بازل ٢ الموضوعة للقطاع المصرفي العالمي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم (معدلة)	ألف درهم	التعرضات المرجحة بالمخاطر
١٦,٦٢٦,٥٠٨	١٥,٠٣٧,٥٤٧	مخاطر الائتمان
٨٠,٠٢٣	١٧٢,٢٧٦	مخاطر السوق
٢,٢٧٩,٠١٧	٢,١٨٥,٦٨٥	مخاطر التشغيل
<u>١٨,٩٨٥,٥٤٨</u>	<u>١٧,٣٩٥,٥٠٨</u>	مجموع التعرضات المرجحة بالمخاطر
		الشريعة الأولى والشريعة الثانية من رأس المال
٢,٦٤٧,٧٢٥	٢,١٢٤,٣٦١	الشريعة الأولى من رأس المال
١٣٠,٠٦١	١٥٠,٣٢٥	الشريعة الثانية من رأس المال
<u>٢,٧٧٧,٧٨٦</u>	<u>٢,٢٧٤,٦٨٦</u>	قاعدة رأس المال
		نسبة رأس المال:
١٤,٦%	١٣,١%	مجموع رأس المال النظامي كنسبة من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
١٣,٩%	١٢,٢%	مجموع الشريعة الأولى من رأس المال النظامي كنسبة من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر

يتكون رأس المال التنظيمي بصفة أساسية من الشريعة الأولى من رأس المال، وتشمل رأس المال، وعلاوة الإصدار، والأرباح المحتجزة التي تتضمن أرباح السنة الحالية، وتحويل العملات الأجنبية، ناقصاً توزيعات الأرباح المستحقة. يتم إجراء تعديلات على النتائج والاحتياطيات المبينة على المعايير الدولية للتقارير المالية على النحو الذي نص عليه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. العنصر الآخر من عناصر رأس المال التنظيمي هو الشريعة الثانية لرأس المال التي تشمل المخصصات العامة والتغيرات المترابطة في القيمة العادلة.

النزمت المجموعة بكافة المتطلبات الموضوعية من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

٣١ مساهمات اجتماعية

بلغت المساهمات الاجتماعية خلال السنة لا شيء درهم (٢٠١٥: ٥٥٥,٠٠٠ درهم).

٣٢ أخطاء الفترة السابقة

إعادة تقييم استثمار عقاري

أثناء عملية تقييم الاستثمار العقاري، كان هناك خطأ في تقييم الاستثمار العقاري المدرج في البيانات المالية للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وتم تصويب هذا الخطأ في السنة الحالية. أدى هذا الخطأ إلى المبالغة في تقدير القيمة الدفترية للاستثمار العقاري وصافي الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بمبلغ ١٨,٠٠٠,٠٠٠ درهم. تم تعديل تأثير هذا الخطأ المتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مقابل الأرباح المحتجزة كما في ١ يناير ٢٠١٥ و١ يناير ٢٠١٦.

فاعلية التحوط

يستثمر البنك في سندات بمعدلات ثابتة يتم تصنيفها كمتاحة للبيع وتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة للقيمة العادلة. ومن أجل التحوط ضد هذه المخاطر، أبرم البنك عقود مقايضات معدلات الفائدة مع مختلف الأطراف المقابلة. وقد قام البنك بتصنيف هذه العقود كأدوات تحوط والسندات كبنود تحوط.

وخلال السنة الحالية، أجرى البنك بمساعدة خبير مستقل اختبارات فعالية التحوط لكافة علاقات التحوط. وعلى الرغم من أن هذه الاختبارات لبت معايير فعالية التحوط، بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ بأثر رجعي ومستقبلي، كان هناك عدم فاعلية تم تحديده فيما يتعلق بهذه العلاقات في السنوات السابقة، وقد نتج عن عدم الفاعلية مبالغة في تقدير بيان الدخل للمجموعة، الأمر الذي أدى إلى خسارة متراكمة بقيمة ٣٢ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. وينبغي عكس هذه الخسارة من احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية وتسجيلها في بيان الدخل في سنوات سابقة.

وبالتالي، وكما هو مبين أدناه، فإن الخسارة المتعلقة بسنة ٢٠١٤ والبالغ قيمتها ١٥,١ مليون درهم تم تسجيلها ضمن الأرباح المحتجزة المرحلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والتي تم تعديلها لتصحيح الأخطاء. وبالمثل، فقد تم تسجيل خسارة بقيمة ١٦,٩ مليون درهم متعلقة بسنة ٢٠١٥ في بيان الدخل الموحد المقارن للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وهو ما تم تصحيحه وتعديله وفقاً لذلك.

فيما يلي تأثير تصحيح أخطاء الفترة السابقة هذه على نتائج المجموعة المالية:

تغيرات متراكمة في القيمة العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	استثمار عقاري ألف درهم	بيان المركز المالي الموحد
(٦٦,٨٩٣)	٩١٤,٧٥٩	١١٠,٧٩٤	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ قبل التعديل
-	(١٨,٠٠٠)	(١٨,٠٠٠)	إعادة تقييم استثمار عقاري فاعلية التحوط
١٥,١٤٧	(١٥,١٤٧)	-	
<u>(٥١,٧٤٦)</u>	<u>٨٨١,٦١٢</u>	<u>٩٢,٧٩٤</u>	بعد التعديل

٣٢ أخطاء الفترة السابقة (تابع)

تغيرات متراكمة في القيمة العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	استثمار عقاري ألف درهم	بيان الدخل الشامل الآخر ألف درهم	بيان الدخل ألف درهم	
(١٠٩,٨٦٦)	٤٠٤,٨٩٠	٩٦,٠٠٠	(٤٢,٩٧٣)	(١٦٦,١٤٧)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ قبل التعديل
-	(١٨,٠٠٠)	(١٨,٠٠٠)	-	-	تأثير أخطاء ٢٠١٤ المرحلة: إعادة تقييم استثمار عقاري عدم فاعلية التحوط
١٥,١٤٧	(١٥,١٤٧)	-	-	-	
١٦,٩٤٩	(١٦,٩٤٩)	-	١٦,٩٤٩	(١٦,٩٤٩)	تأثير أخطاء ٢٠١٥: عدم فاعلية التحوط
<u>(٧٧,٧٧٠)</u>	<u>٣٥٤,٧٩٤</u>	<u>٧٨,٠٠٠</u>	<u>(٢٦,٠٢٤)</u>	<u>(١٨٣,٠٩٦)</u>	بعد التعديل

لم يتم عرض الميزانية العمومية كما في ١ يناير ٢٠١٥ في هذه البيانات المالية الموحدة لأن تأثير أخطاء الفترة السابقة المتعلقة بسنة ٢٠١٤ لم تعتبر جوهرية في سياق الميزانية العمومية كما في ذلك التاريخ.